ستفان انجل

الاقتصاد السياسي البرجوازي يوجد في وضعية كارثية

بعض الاضافات الى النظرية الماركسية اللينينية الأزمة

في مارس 2003 نشر تحليل مفصل لستيفان انجل "غسق اللاهة فوق "النظام العلمي الجديد" ، في 500 صفحة، الصحافي التجريبي وفريقه حللوا تنظيم الانتاج الدولي الجديد – التحولات الجوهرية والظواهر الجديدة في النظام الرأسمالي العلمي منذ عقد التسعينات. منذ ذلك الحين، تأكد هذا التحليل صفحة بصفحة. لقد شكل أيضا القاعدة الأساسية لقياس وتقييم صارم للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية منذ سنة 2008. المطوية الحالية تتطرق في المقام الأول للقضايا الجديدة التي أثارتها الأزمة الحالية. انها تجادل نظريات ال،زمة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، وتؤكد بأن تدبير الأزمة البرجوازية غير قادر على علاج الأزمة. المطوية ضرورية إذا ما أردنا أن نفهم الوضع الحالي.

ستفان انجل، ولد سنة 1954، وكبر في نوسادت قرب كوبرك وعاش في جهة الروهر منذ 1977، ميكانيكي قياسي التكوين، يعمل اليوم كقياسي مستقل. منذ أكثر من أربعين سنة، يعتبر كفاعل في السياسة ويمارس منذ 1975 مهام قيادية في الحركة الماركسية اللينينية والعمالية. أسفاره العديدة وعلاقاته الملتزمة في دول أخرى ساهمت في المعرفة التطبيقية والعميقة للتطور الدولي. اضافاته النظرية توجد في كتب "النضال من اجل نمط الفكر في الحركة العمالية"، "الاستعمار الجديد والتحولات في النضال من اجل التحرر الوطني"، "آفاق جديدة من أجل تحرر المرأة" و "تنظيم الانتاج الدولي الجديد – غسق الآلهة على "النظام العالمي الجديد".

Verlag Neuer Weg

ستفان انجل

الاقتصـــــاد السياســـي البرجـــوازي
يوجـــد فـــي وضعيـــة كارثيـــــة

بعض الاضافات
الى النظرية الماركسية اللينينية للأزمة

Edition Arabe juin 2011
Edition française juin 2009
Parution en allemand mai 2009
Éditeur et traduction :
Éditions *Neuer Weg*
Groupe médiatique *Neuer Weg GmbH*
Alte Bottroper Str. 42, D-45356 Essen
verlag@neuerweg.de
www.neuerweg.de
Tous droits réservés
Traduction à l'Arabe : Abdesselam ADIB

المحتويات

الاقتصاد السياسي البرجوازي

يوجد في وضعية كارثية

بعض الاضافات

الى النظرية الماركسية اللنينية للأزمة

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأكثر عمقا في تاريخ الرأسمالية 5

فشل الاقتصاد السياسي البرجوازي 11

الجدل حول الأسباب العامة والملموسة للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 19

تدبير الأزمة عبر التنسيق الدولي 34

احتمال قيام أزمة ثورية عالمية وضرورة تنسيق أنشطة أحزاب ومنظمات ثورية عبر الحدود 44

قائمة المصادر 52

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
الأكثر عمقا في تاريخ الرأسمالية

في 15 من شتنبر 2008 وبعد الصعوبات التي عان منها بنك بيير ستيرنر Bear Stearns، انهار بنك ليمان برادرس Lehman Brothers وهي المؤسسة الثانية من بين خمسة أهم بنوك الأعمال على الصعيد العالمي. في نفس الأسبوع تم انقاد ثلاثة من أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية من الافلاس وهي كل من ميريلي لينتش Merrill Lynch ومورغان ستانلي Morgan Stanley وكولدمان ساشس Goldman Sachs ، وكان ذلك على حساب فقدانها لدورها كبنوك أعمال وبتدخل قوي من طرف الدولة الأمريكية بواسطة ادارة بوش. في ظل هذه الأحداث الانفجارية عرفت تدفقات الأموال محسوبة بتريليونات الدولارات من الأرباح (التريليون دولار يساوي مليون بليون دولار، والبليون دولار يساوي مليون مليون دولار) توقفا عن تمويل نظام التدفقات المالية العالمية. وقد ظهرت **أزمة بنوك** دولية أخذت تخنق الأسواق المالية؛ **وأصبح النظام المالي العالمي مهددا بالانهيار**. وقد تسبب اقبال المستثمرين على بيع الأسهم والعملات الأجنبية للحصول على السيولة إلى انهيار لولبي تولدت عنه **أزمة عالمية في سوق الأوراق المالية**.

وفي أكتوبر 2008، تحولت هذه **الأزمة المالية العالمية** الفريدة من نوعها من حيث امتدادها وعمقها في تاريخ الرأسمالية، إلى **مولد مباشر للأزمة الاقتصادية العالمية الجديدة** والتي لا نظير لها في حجمها. فقد هيمنت هذه الأزمة على الدول الرأسمالية الرئيسية **في تزامن نسبي وبعنف قوي جدا**. وقد ضربت الأزمة في قلب الرأسمال المالي الدولي وإنعكست على أغلبية ال 500 من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية. ففي اطار النظام الإنتاجي العالمي الجديد الذي انطلق منذ بداية عقد التسعينات، استطاعت هذه الاحتكارات الهيمنة على السوق الدولي بكامله وقسمته فيما بينها. وقد أصبح التكنوقراطيون مديرو هذه الشركات

وبدرجة أولى مديرو البنوك الدولية الاحتكارية محل غضب شعبي عارم. كما انتزعت منهم كراسيهم الوثيرة بشكل متوالي، مثلما يتم تغيير المدربين في كرة القدم في القسم الوطني الأول الألماني. وبسبب الإقفال المفاجئ لأسواق الصادرات الدولية، لم تعد الاقتصاديات الوطنية قادرة على التحول نحو أسواق أخرى برؤوس أموالها الفائضة، وذلك كما حدث خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2001 – 2003. فخلال الثلاثة أشهر الأخيرة فقط من سنة 2008 انهارت التجارة العالمية ب 20 في المائة مقارنة مع أعلى مستوى خلال الثلاثة أشهر الثانية والثالثة من سنة 2008.

في الربع الرابع من سنة 2008، **انهار الإنتاج الصناعي العالمي** بنسبة 20 في المائة مقارنة بالسنة السابقة – وحتى بنسبة 23 في المائة مقارنة مع السنة السابقة. وهكذا، عرفت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الأزمة، تراجعا واضحا وصارخا مقارنة بما حدث خلال سنة كاملة من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929. وفي دجنبر 2008، عرف الانتاج العالمي من الحديد انخفاضا بنسبة 30 في المائة مقارنة مع المستوى الأقصى لشهر مايو 2008. في الدول الثلاثين منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية OCDE[1]، تراجعت المبيعات العالمية للسيارات بنسبة 25 في المائة في دجنبر مقارنة مع أعلى نسبة من المبيعات تحققت في أبريل 2008.

ومع تراجع الانتاج والتجارة العالمية، تعرض أيضا **قطاع اللوجستيك**، الذي كان يعيش تضخما بنمو مصطنع منذ عقد التسعينات، لتأثيرات قوية للأزمة. كما انخفضت مبيعات الشاحنات في أوروبا بنسبة 38 في المائة كما تراجعت مداخيل الطلبيات الى نحو الصفر. على المستوى العالمي، تم تخزين 50 في المائة من حاويات البواخر لأنها بكل بساطة لم تستعمل. كما انخفضت الملاحة التجارية بنسبة 50 في المائة. وتبعا لتقديرات البنك الآسيوي للتنمية BAD[2]، فإن من بين تأثيرات

[1] ال OCDE = منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
[2] البنك الآسيوي للتنمية

الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، تدمير حوالي **50 بليون دولار أمريكي** من رؤوس الأموال حتى نهاية 2008. ويعتبر هذا المبلغ أكثر ارتفاعا بألف مرة مقارنة بما أحدثته الأزمة من تدمير لرأس المال بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية 1929، وبالأرقام حوالي 50 مليار دولار.

في **ألمانيا**، الدولة التابعة بنسبة 45 في المائة من الصادرات، فإن انهيار الانتاج الصناعي تعمق بدون توقف منذ بداية الأزمة.

في مارس 2009 مقارنة مع السنة السابقة، تراجع رقم الأعمال في الصناعة التحويلية بنسبة 22 في المائة، وبنسبة 32,3 في المائة في قطاع السيارات، وبنسبة 31,5 في المائة في إنتاج الفولاذ، وبنسبة 22,4 في المائة في مجال الصناعة الميكانيكية وبنسبة 25,6 في المائة في مجال الصناعة الكميائية. وفي فبراير مارس 2009 انخفضت الطلبيات الصناعية بنسبة 32,5 في المائة مقارنة مع السنة السابقة . وفي أبريل 2009، انهار انتاج **الفولاذ** الألماني بنسبة 53,1 في المائة مقارنة مع السنة السابقة ولكي يسقط إلى نفس مستوى نهاية عقد الخمسينات. في الشهور الثلاثة الأولى لسنة 2009 تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6,7 في المائة مقارنة مع السنة السابقة وهو أهم تدهور حدث منذ الحرب العالمية الثانية.

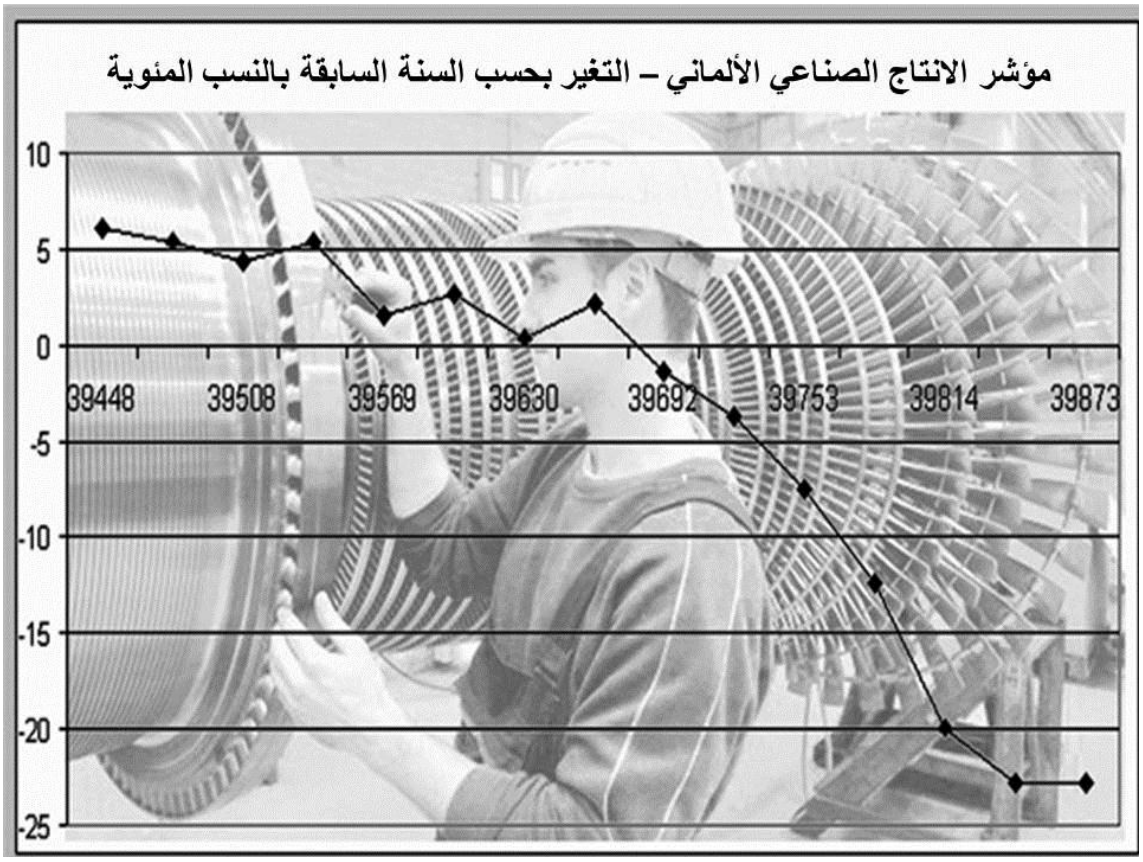

ورغم برامج تدبير الأزمة المهمة المتخذة للتخفيف منها، فالملاحظ أن الافلاسات تتضاعف على الخصوص لدى مجهزي السيارات الصغار. ولكن كذلك لدى عدد من المقاولات المشهورة في ألمانيا مثل شركات هيرتي *Hertie* وسينليفر *SinnLeffers* وول وورث *Woolworth* وتمد فريكسيون *TMD Friction* وروزنطال *Rosenthal* وكيموندا *Qimonda* وإيدشا *Edscha* ، وماركلين *Märklin* وولف كارتانكرات *Wolf-Gartengeräte* وكارمان *Karmann* ... الخ، أعلنت عن عدم قدرتها على السداد. وبدون مساعدة الدولة، فإن سلسلة من كبار البنوك ستظهر أيضا على هذه اللائحة مثل كومرسبانك *Commerzbank* وايكب , *IKB* وكف دبليو *KfW* أو هيبو رييل ستيت *Hypo Real Estate*.

وحسب دراسة للبنك الدولي، فإن النمو الاقتصادي انهار سريعا في 94 من اصل **116 دولة من الدول النامية**، خصوصا عقب الانخفاض الدرامي للطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين القادمين من الدول الخاضعة للاستعمار الجديد هم أول من يفقدون عملهم، على الخصوص في دول المهجر الرئيسية كاليابان والولايات المتحدة وأوروبا. كما تناقصت تحويلاتهم والتي تعد بالملايير في ميزانيات دولهم الأصلية.

كما أن **تضخما جديدا لأزمة المديونية الدولية** بدأت تعبر عن نفسها، والتي سيكون لها انعكاسات غير منتظرة على ظروف العيش والعمل لعدة ملايين من الناس.

أزمة الاستعمار الجديد، والتي تقلصت خلال مرحلة الرواج المؤقتة السابقة، والتي استطاعت أن ترتدي طابعا متنكرا، ستنفجر من جديد. بل ستتعمق بشكل دراماتيكي، لأن الدول الإمبريالية ستعكس أعباء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الدول التابعة لها والمقموعة من طرفها.

البطالة الواسعة وهشاشة الشغل سترتفع بقوة على الصعيد العالمي منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية. في الولايات المتحدة، 4,3 مليون شخص فقدوا عملهم فيما بين أكتوبر 2008 وأبريل 2009. في الصين، وحتى بداية شهر أبريل 2009، تم دفع 20 مليون عامل مهاجر نحو البطالة، وحيث دفعت أسرهم للعيش في فقر مطلق. كما توقعت اللجنة الأوروبية أن البطالة ستتضاعف في الدول البلطيق مرتين أو ثلاث مرات حتى نهاية 2010 مقارنة مع سنة 2008، وأنها ستنمو بحوالي 70 في المائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا.

ومن المنتظر أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى توترات تضخمية سيتم استغلالها لتحقيق العديد من أشكال **تقليص الأجور**

وتفكيك المكتسبات الاجتماعية. كما سينتشر **البؤس والجوع بين الطبقة العاملة** أكثر فأكثر حتى في قلب المتروبولات الامبريالية. وفي نهاية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن تضخما قويا سيهدد العديد من الدول لإتاحة تمويل البرامج الهائلة لأزمة الدول الوطنية.

وفي هذه الظروف فإن **أزمة فلاحية دولية** مفتوحة أخذت تعلن عن نفسها. فهي تؤدي من جهة إلى تدهور أسعار المنتجات الفلاحية وتؤدي من جهة أخرى الى إفلاس الملايين من الاستغلاليات الفلاحية عبر العالم.

وبنظرة أولى، فإن الأزمة الاقتصادية ربما ستخفف من الكارثة البيولوجية العالمية، لأنه مع انخفاض الإنتاج فإن انبعاث غاز CO^2 سيتقلص كذلك. لكن هذا الانخفاض هو جد ضعيف بحيث يعتبر عاديا. لكن في المقابل فإنه في زمن الأزمة، تعزز كبريات الاحتكارات العظمى قدرتها الطاقية الحفرية ومن المواد الأولية وتريد المحافظة وتطوير المراكز النووية، مما يكون له انعكاسات عميقة واضحة. البحث العلمي حول تكنولوجيات المستقبل، والتي تطبق بدون اقتناع، عرفت تباطأ أيضا، ثم إن البرامج والقواعد الغير كافية للحكومات في مجال السياسة الايكولوجية توقفت لكونها مكلفة جدا. وهكذا فإن الانتقال نحو كارثة بيئية كونية أصبحت تتسارع.

كما طالت الأزمة حتى **العائلة البرجوازية** حيث بدأت تتعمق الى درجة تسببها في **اختفاء العائلة وسط البروليتاريا**. وحسب التحليل الأساسي **للمفهوم المزدوج للإنتاج** لماركس وانجلس، فإن هذا التطور يدفع نحو الاعتقاد بأن أزمات الافراط في وفرة الإنتاج الرأسمالي ليست فقط أزمات تقتصر على انتاج وإعادة إنتاج المواد والسلع، بل نجدها تلغم أيضا بشكل عنيف عملية الإنتاج واعادة انتاج الحياة الانسانية. ان هذا الاضطراب الأساسي يعبر عن نفسه من خلال تراجع الولادات، عن طريق تدمير قدرة العائلات على أن تشكل أصغر جماعة متضامنة

بالنسبة للطبقة العاملة، عبر النمو السريع ل "الكماليات المادية للانسان" بالنسبة للرأسماليين، وعبر التدمير النفسي والجسدي الذي يتوسع دائما أكثر وسط الطبقات الشعبية بسبب الإفقار الواسع، ثم النقص في التغذية، والأمراض النفسية، ثم الانحطاط الاجتماعي عبر الحرمان من التكوين والتعليم والعلاج الصحي، وعبر تراجع الأمل في الحياة السائر في الانخفاض بسبب العمل الى درجة الارهاق، لكن أيضا عبر الأوبئة، وخصوصا عبر هيمنة إيديولوجية ملموسة مدمرة كالزلزال أو أنماط تفكير وسلوك أبوي.

فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية **دفعت الرأسمالية نحو أزمة اجتماعية عميقة**، والتي سيكون لها انعكاسات ذات وقع كبير على التطور الاجتماعي.

فشل الاقتصاد السياسي البرجوازي

منذ فترة طويلة نسبيا، لم تظهر **النزعة العامة لأزمة المجتمع البرجوازي** بشكل أوضح مما ظهرت عليه اليوم. ففي ظل ايمانهم المطلق كطائفة بتفوقهم الذاتي في تقييم الوضعية الإقتصادية، تلقت البرجوازية المهيمنة صفعة على حين غرة. فإديولوجيتهم البرجوازية توجد اليوم في وضع كارثي. فقد ظلت التكهنات الاقتصادية البرجوازية الواحدة بعد الأخرى بعيدة عن الواقع حتى شهر أبريل 2009، فرئيس المعهد الألماني للبحث الاقتصادي، زمرمان Zimmermann ، رفع الراية البيضاء ورفض تقديم تكهن جديد حينما قال: "عندما لا نعلم شيئا، فلا يجب أن نقدم شيئا ..."[1]. كما أنه ليس بدون سبب وجد الرئيس الجديد لفدرالية الباطرونا الألمانية (**الاتحاد المركزي للصناعات الألمانية**) Bundesverband der

[1] *Focus*, 18/4/2009

Deutschen Industrie هانس بيتر كيتل Hans-Peter Keitel، نفسه مجبرا للتحذير "ضد أي مراجعة لاقتصاد السوق في مجموعه". وعن طريق المناشدة يجيب على "الاتهامات الجزئية: البنكيين، **رجالات الإدارة**، السياسيين، العولمة ... الوضعية خطيرة جدا بشكل كبير، ذلك أننا في خضم نقاش جديد حول النظام"[1].

خوف الاحتكارات المهيمنة وحكوماتها في مواجهة "النقاش حول النظام" مبرر جدا، ذلك أن كل شخص يفكر ينتهي الى طرح السؤال حول حقيقة أسباب الكوارث الحالية. ومع ذلك، في اطار الاقتصاد السياسي البرجوازي، لن نجد سوى القليل من التفسيرات حول واقع، وأسباب الأزمات الاقتصادية التي تظهر بقوة قانون. ثم إن ذوغمائية "قوى العلاج الذاتي للسوق" و "الاقتصاد الاجتماعي للسوق" كان يمرر الرأسمالية كضامن لازدهار دائم لمدى عشرات السنين.

منتشيا بمعدلات نمو هائلة لتطور الاقتصاد العالمي، قدر الرئيس السابق للبنك المركزي الأمريكي، غرينسبان Greenspan، سنة 2005 أن "ردود فعل الاقتصاد أمام الصدمات هو أقل قوة مما كان عليه الأمر خلال العقود السابقة"[2]. وأمام الهديان بالنجاح المشبوه في مواجهة البطالة الواسعة في ألمانيا، كانت حكومة ميركل – ستينمر Merkel/Steinmeier لأحزاب المسيحي الديموقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي **CDU/CSU** والحزب الاشتراكي الديموقراطي **SPD** تتوقع في كانون الثاني 2007 "انطلاقة دائمة الى غاية 2020". وحتى عندما انفجرت الأزمة المالية العالمية ، افترض وزير المالية بيير ستينبروك SPD) **Peer Steinbrück**) في البداية أن الأمر يتعلق ب "مشكل أمريكي"[3]. وزير الإقتصاد حينذاك، ميكايل كلوس **Michael Glos** (**CSU**) كان يزعم أيضا في نهاية نونبر 2008، عندما كان الاقتصاد العالمي يوجد في انحدار لولبي، بأن سوق العمل يتصرف

[1] خطاب "مستقبل الاقتصاد الاجتماعي للسوق" في 18 دجنبر 2008
[2] خطاب في 12\10\2005
[3] *manager-magazin.de* 25/09/08

"بصرامة مع أسوء المؤشرات الاقتصادية" وأن تقليصا للضرائب والرسوم سيعزز "أكثر قوى النمو"[1].

وعندما لا يصبح أحدا ينكر الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، فإن الوهم يعقب الغرور. وفي خضم حيرتها صرحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بما هو حاصل فعلا[2] : "قوى العلاج الذاتي للسوق لا يمكنها احداث كامل آثارها إلا عندما تشتغل قوى السوق فعلا"[3]. هل السوق بامكانه علاج ذاته بنفسه، أو أن قوى العلاج الذاتي لا تشتغل إلا إذا لم يكن محتاجا لأن يعالج؟ خلاصات السيدة المستشارة تقوم على نفس المنطق على أعلى مستوى:

"إذا كانت اليوم مثلا مؤسسة سليمة لها موقع مهيمن على السوق العالمي لا تستطيع الحصول على قروض من أجل استثماراتها، أو فقط قروضا بشروط تجعل من المستحيل استغلالا ذو مردودية لأن البنوك لم تعد تثق في بعضها البعض، فإذن السوق يجب أن تعود إلى حالة الاشتغال – وهذا هو واجبنا السياسي"[4]

هذا ما تم قوله: قوى العلاج الذاتي للسوق لا تشتغل لأن الرأسمال المالي لم تعد له "الثقة" في نظامه الاقتصادي الرأسمالي، وأن البنوك لم تعد تقدم قروض لأحد، الدولة يجب أن تتدخل، ولتذهب "قوى العلاج الذاتي للسوق" الى الجحيم.

ورغم كافة انعكاساتها التدميرية على الجماهير، فإن التعاليم التطبيقية المستخلصة من الأزمة الإقتصادية والمالية الرأسمالية العالمية غير المسبوقة هي ذات قيمة كبيرة، ذلك لأنها تبين للجماهير مدى فارغ حجج الاقتصاد السياسي البرجوازي. الناس لا تنسى: فليس السوق ولا

[1] الوزير الفدرالي للاقتصاد والتكنولوجيا، نشرة صحفية في 27 نونبر 2008
[2] التوتولوجيا = وهو ما يمثل تأثيرا مزدوجا
[3] تصريح الحكومة في 14 يناير 2009
[4] المرجع السابق

اشباع الحاجيات الشخصية هو ما يقدم الآلة الانتاجية الرأسمالية، ولكن الجشع الذي لا حدود له للرأسمال المالي من أجل تحقيق الربح الأقصى.

في اطار الرأسمالية، حسب كارل ماركس، "من الضروري أن تحدث بدون توقف تناقضات بين الحجم الضيق للاستهلاك على قاعدة رأسمالية وانتاج يتجه بدون توقف نحو تجاوز هذا الحاجز الذي يعتبر متأصلا فيه ... كيف؟ إن لم يكن كذلك، هل من الممكن أن الطلب على نفس هذه السلع، من طرف جماهير الشعب التي تشعر بالعوز، تبقى غير كافية ..." ماركس وانجلس، رأس المال، الكتاب الثالث، الجزء الأول، دارالنشر الاجتماعيى باريس 1969، الصفحة 269.

فعبر التلاعب بالكلمات حول امتداد وأسباب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، هناك محاولة لمنع الجماهير من التوصل، انطلاقا من تجاربها المعاشة، إلى خلاصات نقدية حول المجتمع والنضال من أجل **البديل الاجتماعي لاشتراكية حقيقية**. وبهدف تهدئتها، سيحاول الاقتصاديون البرجوازيون لمدة طويلة تقليص تعريفهم للأزمة الحالية إلى مجرد أزمة مالية أو مجرد تراجع اقتصادي. أكثر من ذلك، يعملون على تقديم انطباع على أن ما هو أصعب سينتهي انطلاقا من بداية الصيف أو على الأكثر خلال خريف 2009. المفهوم الخفي لكلمة "الكساد" (récession) يعبر فقط على أن الناتج الداخلي الخام سينخفض خلال فترتين من ثلاثة أشهر متتابعة ، وبالنظر إلى النمو الإقتصادي الحالي، ولإعطاء قوة أكبر لأطروحتهم المخففة، وإلى كلامهم الذي يستهدف تطمين الشعب بشكل عام، تمت مواكبة ذلك مع اتخاذ اجراءات للتخفيف من الأزمة بشكل غير مسبوق في العالم. كل ذلك بهدف اعطاء انطباع للمواطن العادي أنه بالإمكان التعايش مع هذه الأزمة.

وسنرى كيف أنه انطلاقا من لحظة معينة، فإن الأوليغارشية المهيمنة ستبدأ بلعبة الطيور التشاؤمية بخصوص الأزمة بهدف الاستحواد

من الجماهير على الأموال الهائلة لتدبير الأزمة من طرف الدولة، وتقليص الأجور والمداخيل وتفكيك المكتسبات الاجتماعية. **وفي جوهره، يعتمد الاقتصاد السياسي البرجوازي دائما على دعاية تحريضية** لفرض مصالح الطبقة الرأسمالية ضدا على الطبقة العاملة.

وليس محض صدفة أن الأحلام الوردية لأديولوجية البرجوازية الصغرى لرأسمالية "بدون أزمة" ستبرز كالفطر خلال هذه المرحلة من الاغتراب، والتفكير ووضع السيناريوهات في قلب الطبقة العاملة. ادارة الحزب اليساري(Dilinker) انتقد "رأسمالية الكازينو"[1] والتي يجب تخليصه في أقرب وقت ممكن من "شيطان القمار". أحد هؤلاء السياسيين الإقتصاديين من الدرجة الأولى ونائب في البوندنستاغ، أكسيل تروست، يطالب بجدية "استرجاع الأموال من المضاربين وأصحاب الأسهم الذين افلسوا بدون خجل دولة الرعاية الاجتماعية"[2]. ومع ذلك لا يريد أن يصل الى انتزاع ملكية وسائل الانتاج، ولكن عبر استعادة "دولتنا الراعية والاجتماعية" وإذن "الاقتصاد الاجتماعي للسوق". خلال سنوات الخمسينات، الديموقراطيون الاجتماعيون، النقابات، الشيوعيون كانوا لا يزالون يعترضون بقوة على ادخال المفهوم الغامض "لاقتصاد السوق الاجتماعي" من طرف حكومة أدناور، وكان ذلك صائبا، لأنه يقلص وينكر حقيقة الطبقة الرأسمالية. واليوم، فإن هذا السراب نفسه "للاقتصاد الاجتماعي للسوق" هو الذي أصبح هدف استراتيجي للحزب اليساري (Dilinker).

الاقتصاديون البرجوازيون والبرجوازية الصغرى، يسجلون، مع شحد اسنانهم وفي بعض الأحيان مع القبول على مضض، بأن الاقتصاد السياسي لكارل ماركس يعرف ظرفية ملائمة جدا. فمع التماثل مع التوجه العام نحو اليسار في وسط الجماهير، يصرحون بأن تحليل ماركس

[1] Millionen verzockt… [Des millions misés et perdus …], octobre 2008
[2] Ibid

للرأسمالية تكون في بعض الأحيان في صميم الموضوع، ثم يخلصون بعد ذلك وبسرعة الى أن نتائجه الثورية تعتبر طوباوية، ومن تم يرفضونها. الفيلسوف الاجتماعي، ديتليف هورستر Detlef Horster ، يقدم مثلا الاقتراح غير المنطقي بأن: "الاقتصاد ونظرية الثورة لا تشكل وحدة عضوية لدى ماركس، لكنهما ينتميان مجالين مختلفين"[1].

هذه المنهجية الانتقائية لاختيار من بين تعاليم ماركس فقط ما يعتبر مقبولا بالنسبة للاقتصاد البرجوازي، ليس شيئا آخر سوى التعبير المرتبك عن **موقف دفاعي على المستوى الإيديولوجي** وحيث يتواجه الاقتصاد السياسي البرجوازي في مواجهة الماركسية.

وفي نفس الآن، فإن مثل هذه الظواهر في المنهج تضع في الميزان الفهم القليل الذي لدى ايديولوجيين البرجوازية حول الماركسية. الماركسية هي نظام منسجم وجدلية متراتبة المفاهيم والمناهج، والتي لا يمكن تفكيكها ارابيا من أجل القدرة اذن على اللعب بشكل تعسفي بمختلف المكونات الواحدة ضد الأخرى.

كارل ماركس وفردريك انجلس كانا أول من اكتشف علميا التناقضات الملازمة للرأسمالية منذ بدايتها وحتى نهايتها، وقد استطاعا استخلاص ضرورة استبدالها ثوريا بنمط انتاج اشتراكي. **التناقض الرئيسي للإنتاج الرأسمالي** يرتكز على **الإنتاج الاجتماعي**، والذي أصبح مع ذلك **ملكية خاصة**.

هذا التناقض بين قوى الإنتاج الاجتماعي وعلاقات الانتاج الرأسمالية تبرز الى واضحة النهار خلال الأزمات الدورية الملازمة.

[1] *Hannoversche Allgemeine Zeitung*, 14/03/2008

البرجوازية تنجح جيدا في التجاوز المؤقت لأزمتها، ولكن فقط للتحضير هكذا لأزمات جديدة أعمق أكثر وأكثر تعقيدا. موضوعيا، الغاء أزمات الرأسمالية لا يمكن التوصل إليه الا عن طريق الثورة الاشتراكية. ماركس كتب سنة 1859 في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي:

"وفي مرحلة معينة من تطورها، تدخل قوى الانتاج المادية للمجتمع في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة، ... أشكال من تطور قوى الانتاج أصبحت علاقاتها معوقات. اذن تنفتح مرحلة للثورة الاجتماعية."

Source : (http://www.marxists.org/ francais/marx/works/1859/01/km18590100b.htm)

وبما أن برجوازيتنا الصغرى اليسارية تعتبر غير قادرة على مقاومة جاذبية البحث الرأسمالي الجشع عن الربح، فإنهم يتصرفون كما لو أن تحقيق الأرباح والمضاربة الحالية، المنظمة على المستوى الدولي، ليست سوى افراط

كارل ماركس وفردريك انجلز

سلبي، حدث تعسفا أو بناء على سوء نية خاصة جدا، والتي يمكن تقليصها بشكل ارادي، والتي يمكن التحكم فيها إذن بواسطة الإصلاحات.

وفي الواقع، ومع نظام الإنتاج الدولي الجديد، فإن الرأسمالية بلغت مرحلة تطور حيث الانتاج الزائد لا مفر منه، كنتيجة ملازمة لنظام

الاستغلال الرأسمالي، اعتمدت مثل هذا البعد لإخافة وارعاب حتى البرجوازي الصغير المتجه نحو النجاح وفي نفس الوقت اعتماد الموقف الانساني المتنور. كارل ماركس وفردريك انجلس استخلصا من نمط الانتاج الرأسمالي غير المجرب تاريخيا، خلاصة أنه يجب بلورة نمط انتاج اشتراكي. وفي المقابل، انتقادات البرجوازية الصغرى للرأسمالية لن تذهب أبعد من البكاء على "غياب العدالة الإجتماعية" في هذا العالم. إنهم يبدون الأسف على "الرأسمالية المنفلتة". وفي نفس الوقت يلتمسون تدجينها، ولا يغيرون شيئا في كل ما هو أساسي على المستوى الاجتماعي، ويلفقون التهم بشكل عنيف للماركسيين اللينينيين بسبب انتقاداتهم المنطقية للنظام ونظرا لاستراتيجيتهم الثورية. وعليه، فإن الأزمة لا تكشف فقط الكارثة الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية للبورجوازية المهيمنة، ولكن كذلك غياب الأفق، والتذبذب، وغياب الكفاءة النظرية لليسار من البرجوازية الصغرى، حتى وإن كانو يشعرون بالضيق خلال هذه المرحلة الغامضة.

الجدل حول الأسباب العامة والملموسة للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008

إن من لا يكون مستعدا أو قادرا على مراجعة الرأسمالية كنظام اجتماعي، إما بسبب جهله المناهض للشيوعية، أو بسبب الانتهازية أو فقط لأنه يستفيد بشكل أو بآخر من وجود الرأسمالية، لن يتمكن من تفكيك أسباب هذه الأزمة.

خلال رسالتها بمناسبة السنة الجديدة 2009، تعمدت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل Merkel التظاهر بإدانة أن "هناك افراط مالي بدون احساس بالمسؤولية الاجتماعية، وغياب حاسة القياس والوسطية لدى بعض البنكيين والمسيرين قد قاد العالم نحو هذه الأزمة"[1]. ان حكومتها، ومع سياستها لاعادة التوزيع لفائدة الاحتكارات وعلى حساب

[1] *regierung-online*, [gouvernement en ligne] 31/12/2008 – TDLR

المجتمع بكامله، ألم تساهم بشكل تقريري في اعادة نشر بدون حرج التعطش للربح وللسلطة للبنكيين وللمسيرين؟ هل حكومتي شرودر وميركل تصرفوا فعلا بشكل أحسن من البنكيين والمسييرين الذين يوبخون حاليا من طرفهم؟ أين كانت توجد إذن "حاسة القياس والوسطية" عندما قامت الأحزاب البرجوازية بوضع قانون هارتز أربعة Hartz IV الذي كثف العمل المؤقت والأجور الأكثر انخفاضا، ودفعت بناء على ذلك ملايين من العاطلين للعيش في الفقر والهشاشة. أين كان "احساسهم بالمسؤولية الاجتماعية" عندما اعتمدت حكومتهم "اصلاح الصحة العمومية" التي ابعدت الملايين من الأشخاص عن العلاجات الصحية الجيدة بسبب ضعف مداخيلهم، بينما تضمن أرباحا تعد بالمليارات للاحتكارات للصناعة الصيدلية، وصناعة الآلات الطبية وللاستغلاليين الرأسماليين للمستشفيات؟ الم تكن حكومة شرودر / فيشر Schröder/Fischer هي التي قامت بواسطة "التقاعد ريستير" Retraite Riester بضغط قانوني للأجور لتمول من جهة أكثر فأكثر أهمية لتأميناتها عن الشيخوخة بشكل خاص عبر وساطة الأسواق المالية وعلى قاعدة مضارباتية؟ الم تكن هي الحكومة التي أوصت بشكل واسع للجماعات المحلية القيام بعمليات ذات مخاطر كبيرة ومضارباتية كما هو الشأن بقرض العقار الدولي.

والآن حيث أن كل من كان يظهر اعتداده بنفسه، أصبح يظهر تدمره من المضاربين اللامسؤولين، فقد أصبح من المقبول أيضا، حتى في عالم البرجوازية الاعلامية وأيضا في وسط طبقة "ممثلي الشعب"، الحديث بلهجة الادانة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن قضية معرفة من أين خرجت هذه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية غير المسبوقة لم يتم توضيحها. إن هذه الحجج تلفت الانتباه نحو الضعف الذاتي للبنكيين أو للمسيرين، والتي هي بحق واقعة لا جدال فيها. لكن يتم تحويل الأنظار عن ما هو أساسي: قواعد قانونية مرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالي. هذه القوانين التي تجبر كل

رأسمالي، سواء كان مالكا لمعمل أو مسير لشركة مجهولة الاسم، وسواء تعلق الأمر بمجموعة خاصة أو تابعة للدولة، وذلك تحت طائلة الاختفاء.

كيف إذن على ما يظهر مجموع العالم الصناعي والبنكي كانوا طرفا في الأزمة، مجموع شريحة البنكيين والمسيرين يجب إذن، حسب منطق المستشارة، فشلوا بنفس الطريقة. وحيث أن أغلب الدول الرأسمالية انخرطت في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، على الأقل الحكومات البرجوازية الرئيسية يجب أن تتحمل المسؤولية على أساس أن البنكيين والمسيرين تمكنوا من القيام بما قاموا به بمحض ارادتهم وبدون أية مبالاة مدفوعين فقط بالتعطش للربح. إن ما كان بالنسبة للمستشارة مجرد بحث سطحي عن الأسباب، انتهى فجأة إلى أن يصبح صفعة مدوية بالنسبة للمهيمنين ومسيريهم في الحكومات، والادارات الصناعية والاحتكارات البنكية.

وزير المالية الفدرالي، ستينبروك، عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني (SPD) أسقط مسؤولية كارثة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على "عدم التحفظ في مجال المضاربة"[1] لدى المسيرين الماليين. بطبيعة الحال أن الانفجار الهائل في مجال الفقاعة المضارباتية أحدثت أزمة مالية عالمية، والتي بدورها، أصبحت المولد الملموس للأزمة الاقتصادية العالمية. فهل كانت المضاربة إذن هي السبب في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؟ وقد سبق لكارل ماركس أن أثار الانتباه حول العلاقة الأساسية بين المضاربة وانفجار الأزمة الاقتصادية:

"المضاربة تظهر عادة في الفترات التي تبلغ فيها فوائض وفرة المنتجات دروتها. وتتيح المضاربة مجالا مؤقتا لتصريف فائض وفرة المنتوجات، مع تسريع وثيرة انفجار الأزمة ومع زيادة عنفها عن طريق

[1] *tagesschau.de* 16/9/08

المضاربة" ماركس وانجلس، الأعمال الكاملة، المجلد 7، الصفحة 421 TDLR " الأزمة نفسها تنفجر أولا في مجال المضاربة، ثم فيما بعد تستقر في الانتاج. فعند الاقتصار على نظرة سطحية، سنجد أنه ليس وفرة الإنتاج، وإنما الافراط في المضاربة – مع أن المضاربة علامة بسيطة لوفرة الإنتاج – هو الذي يظهر أنه السبب في الأزمة." نشر في دراسات علم الماركسية العدد 7 غشت 1963، من طرف M. Rubel.

في مقابل ذلك فبالنسبة لأوسكار لافانتين Oscar Lafontaine، أحد الرئيسان للحزب اليساري[1] Linkspartei والممثل الرسمي لسياسة الاصلاح الديموقراطي الاجتماعي لليسار خلال العقود الماضية، الاعتقاد الأعمى ب "الدين اليومي" ل "الليبرالية الجديدة ... قاد نحو الأزمة الحالية"[2]. إنه من الطبيعي بأن الليبرالية الجديدة بخطها السائد في "الخصصة أفضل من التأميم" شكل أحد المبادئ الموجهة للنظام الجديد للإنتاج العالمي. لكن موجة المناهج النيوليبرالية أنتجت مثل هذا التسونامي من المشاكل والتي تدخلت خلالها الدولة كمسير للأزمة بشكل ايجابي في عالم الاقتصاد والمالية جعلت كافة المدافعين[3] عن الليبرالية الجديدة تتوقف أنفاسهم. أين اختفى إذن الأنبياء المدافعون عن المبادئ السامية لليبرالية الجديدة؟ فليس غير الدولة هي التي تتدخل لانقاد ما يمكن انقاده لتفادي الكارثة ! لكن مضاعفة تدخلات الدولة هل تفرمل اقتصاد الربح الهادف لتحقيق أقصى الأرباح؟ إن مثل هذا الافتراض سيكون سادجا أو شريرا على أعلى مستوى لأنه يرمي الغبار على أعين الجماهير. وبعد تملك الدولة ل 25 في المائة من كوميرس بانك *Commerzbank* فإن الأعضاء الجدد لمجلس الادارة المعينين من طرف الدولة سرعوا بالامتناع عن ممارسة أي تأثير في الأعمال.

[1] Linkspartei حزب يساري ألماني، ولد نتيجة اندماج حدث في 16 يونيو 2007 بين الحزب الاشتراكي الديموقراطي (ال PDS والذي كان ال SED سابقا وهو الحزب الرسمي في الجمهورية الديموقراطية الألمانية) والبديل الانتخابي العمالي والعدالة الاجتماعية (WASG).

[2] Bundestagsrede [discours parlementaire] du 26/11/2008

[3] apologistes = défenseur, porte-parole [de courants réactionnaires]

بالنسبة للنائبة عن الحزب اليساري Linkspartei في البرلمان الأوروبي، سارة واكينيكتيخت Sarah Wagenknecht ، "الطريق الأسرع لإعادة اطلاق الاقتصاد ... هي بدون شك اعادة التوزيع الراديكالي للأجور والثروات من أعلى نحو الأسفل. فإذن مشكل الطلب سيسوى من تلقاء نفسه"[1]. ويظهر أن الماركسية النموذجية ل ال Linkspartei تأثرت بشكل مفرط بالنظريات غير الماركسية عندما كانت تدرس العلوم السياسية في الجامعة البرجوازية؛ نظريات تم تدميرها بالكامل منذ 1878 من طرف فريدريك انجلز في معرض تفسيره مع أوجبن دورينغ:

"قلة الاستهلاك عند الجماهير هو شرط ضروري لجميع أشكال المجتمع القائم على الاستغلال، إذن كذلك في المجتمع الرأسمالي؛ لكن فقط الشكل الرأسمالي للإنتاج يصل إلى الأزمة. سوء الاستهلاك هو إذن كذلك شرط مسبق للأزمات ويلعب دورا معترف به من مدة طويلة؛ لكنه لا يفسر لنا أسباب الوجود الحالي للأزمات أو أسباب غيابها في الماضي".

http://www.marxists.org/francais/engels/works/1878/06/fe18780611.htm)

إن نظرية السيدة سارة واكينيكتيخت Sarah Wagenknecht هي أيضا لا معنى لها من وجهة نظر اقتصادية، نظرا لأن الاستهلاك الخاص لا يشكل سوى جزءا يسيرا لارتفاع وانخفاض النمو الاقتصادي للسنوات السابقة. الانطلاقة الاقتصادية تنتج على الخصوص نتيجة التزايد المفرط لاستغلال سلع الاستثمار، بينما الاستهلاك الخاص في داخل البلاد جامد بشكل واسع أو متراجع. وعلى العكس من ذلك، انفجار الأزمة الاقتصادية

[1] *Junge Welt* [Jeune monde], 7-8/2/09 – TDLR

العالمية لم تقلص إلا بشكل خفيف من الاستهلاك الخاص. إن ما عرف تدهورا في البداية كان هو السوق العالمي لسلع الإنتاج والمواد الأولية.

وهم رأسمالية بدون استغلال ولا أزمة – هذا هو الجوهر المثالي ل "نظرية القدرة الشرائية" لليسار الإصلاحي. كذلك يعتبر برجوازيا بشكل مفتوح الموقف المدافع عنه من طرف المسيرين الاحتكاريين مثل الرئيس الأوروبي ل أوبيل جينرال موتورز *Opel/GM* *فورستر* Forster، والذي حسبه أن الأزمة يمكن تفاديها أو معالجتها عن طريق حذف أو تفادي "وفرة القدرات في الاقتصاد" إن طلب فورستر , Forster حذف "وفرة القدرات" يعتبر محض خيال ديماغوجي ل "رأسمالية بدون تراكم ولا منافسة. وقد عبر طبعا الرئيس المدير العام لمجموعة، عن المحاولة شبه علمية المعلنة لتبرير تصفية واسعة ومكثفة لمناصب الشغل، والإغلاقات والتسريحات الواسعة.

جميع النظريات البرجوازية والبرجوازية الصغرى التي تستهدف أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لجأت إلى أسلوب براغماتي أو مبهم. حيث تختار عشوائيا مختلف أوجه النظرية الماركسية اللينينية للأزمة وتطبيقها بشكل صائب على هذا أو ذاك من ظواهر الأزمة، بهدف تشويه أو رفض جوهر والمضمون الكوني للاقتصاد السياسي الماركسي اللينيني.

وعندما يتصرف الرأسماليون "بدون قياس أو مسؤولية اجتماعية"، فليس ذلك بسوء نية. **فالرأسمالية لن تستطيع الاستمرار سوى بمراكمة رأس المال بدون توقف**. والنتائج التي لا يمكن تفاديها هي السلوكات المشينة والمتعفنة، وهي مع ذلك كظواهر هامشية. نمو رأس المال يقوم أساسا على تكثيف استغلال العمل المأجور عن طريق تملك الافراط في العمل غير المأجور. قانون المنافسة يرغم الرأسماليين على جعل العمل الحي أكثر انتاجية واستبداله بالآليات. هذا التكوين العضوي المرتفع من رأس المال يؤدي بطبيعة الحال الى الاقتصاد من الأجور واستغلال أكبر

للعمال، كالزيادة في حجم العمل الإضافي غير المؤدى عنه. لكن في نفس الوقت ، يتطلب المزيد من رأس المال بالنسبة للاستثمار في الآليات. من هنا فإن العلاقة بين الرأسمال المستثمر والربح المحقق يتدهور. وبهدف احتواء هذا **الميل الانحداري لمعدل الربح**، فإن الرأسماليين يصبحون **مجبرين على زيادة حجم الربح** عبر تمديد الإنتاج في مجموعه وعن طريق دفع العمال أكثر فأكثر نحو العمل المأجور، أو عن طريق زيادة متوالية وقت عملهم الحي. إذا لم ينجح ذلك، مثلا بسبب جمود الأسواق التي، غالبا، لا تتمكن من امتصاص المد المتصاعد من السلع، فتبرز أزمات الانتاج الزائد وظواهر أخرى للإنتاج الزائد الرأسمالي. وحسب كارل ماركس، فإن الاتجاه نحو تدهور معدل الربح، والذي يسميه قانون أزمة الرأسمالية، "يظهر ... **يهدد تطور عملية الانتاج الرأسمالي**، ويتيح فاض وفرة الإنتاج والمضاربة والأزمات وتكوين الرأسمال الفائض الى جانب جماهير فائضة". ماركس وانجلس، رأس المال، الكتاب الثالث، المجلد الأول، دار النشر الاجتماعية، باريس 1969، الصفحة 255.

من يريد حذف الأزمات الرأسمالية، لا يجب أن يحاول معالجة عوارضها، وإنما يجب أن يحذف الرأسمالية واقامة الاشتراكية !. انها النظرية الأساسية لكارل ماركس والتي لا يريد منظري ال Linkspartei أبدا معرفتها.

في سياق نظام الانتاج العالمي الجديد، فإن ال 500 من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية أخضعت السوق الرأسمالي العالمي والانتاج الرأسمالي العالمي. ويتمثل اليوم القانون الأساسي للرأسمالية الحديثة في التغلب والدفاع عن موقف مهيمن على السوق العالمي بهدف ضمان الربح الأقصى. ومن نتائج ذلك، التضخم المهول للرأسمال الخاص ل ال 500 من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية والذي انتقل من 3,2 بليون دولار أمريكي سنة 1994 الى 11,1 بليون دولار سنة 2007. وخلال هذه الفترة، زادت أرباحها التي انتقلت من 282 مليار دولار أمريكي إلى 1.593 مليار دولار أمريكي. إذن تضاعفت تقريبا بست مرات، حتى

حسب المؤشرات الرسمية. هذا التطور قاد إلى **تراكم مفرط حاد لرأس المال،** لأن الأسواق لا تتبع نمو رأس المال. وهذا يعني الاستحالة المزمنة لتحقيق أرباح عبر رأس المال المتراكم في اطار الدورة العادية للانتاج واعادة انتاج بهدف تحقيق الربح الأقصى. التناقض الصارخ بين الإنتاجية المتنامية وعدم القدرة الكاملة أو عدم اهتمام الرأسماليين بوضعها من أجل سعادة الإنسانية، تلك هي السمة المتعفنة والمتفككة لنمط الإنتاج الإمبريالي.

وطالما أن الرأسمالية يمكنها بسهولة أن تتطور وتتمدد وتدمج أكثر فأكثر الدول في نمط الإنتاج الرأسمالي، وإذن فتح أسواق جديدة، فإنها تؤجل معالجة تناقضاتها الداخلية. هذه الصيرورة التاريخية تبدو أنها بلغت نهايتها، ذلك أن كل امتداد للسوق يتم تجاوزه بسرعة عبر الإنتاج والسوق العالمي، وحاليا تحقق ذلك، ويظهر أنه أصبح حاجزا مثلما كان الأمر في السابق بالنسبة للأسواق القديمة الوطنية الضيقة.

في كتاب "نظام الإنتاج العالمي الجديد – ضلال الآلهة على النظام العالمي الجديد"، لخصنا هذه المرحلة الجديدة من التطور الإمبريالي كما يلي: **"الامبريالية تصطدم بحدود تاريخية نسبية لا تتمكن من تجاوزها"**[1].

التراكم الزائد المزمن لرأس المال يصطدم بسلسلة من العواقب الوخيمة والتي ستطبع كامل نمط الإنتاج الرأسمالي المستقبلي:

أولا: سيقود نظام الإنتاج العالمي الجديد نحو **أزمة بنيوية دولية مزمنة**. وحيث سيصبح من المطلوب تدمير أكثر فأكثر من رؤوس الأموال وبشكل **متواصل،** من أجل أن تتمكن صيرورة الإنتاج وإعادة الإنتاج من العمل. هناك خطأ شائع هو التأكيد على أنه، خلال كامل مرحلة نظام الإنتاج العالمي الجديد، هيمنة الليبرالية الجديدة، وبمعنى آخر الوهم

[1] نشر في مجموعة "الفكر الاقتصادي" لدى:

L'Harmattan, France, 2005, p. 598

الذي حسبه أن الدولة كانت بعيدة عن الاقتصاد في أنشطتها. **بدون تدبير متواصل للأزمة من طرف الدولة،** فإن كامل صيرورة نظام الانتاج العالمي الجديد كان سيكون **مستحيلا**. الدور المسند للحكومات الرأسمالية والإمبريالية للتصرف كمقدمة خدمات لما "تمتلكه" من شركات احتكارية عالمية قائمة في دولها، سواء لتمويل الشروط العامة لأنشطة الاستثمارات أو المنافسة الاحتكارية، أو من أجل ملائمة القوانين والاتفاقيات المتعلقة بها على المستويين الوطني والدولي، أو فقط من أجل دعم توسعها في دول أخرى ومن أجل نقل تكاليف "أداء هذه الخدمات" على ظهر الجماهير.

الحصة المتزايدة للدولة في عملية إعادة إنتاج الرأسمال الاحتكاري وتشريك تكاليف التدمير المتواصل لرأس المال يشكل موضوعيا **صيرورة اشتراكية متزايدة للتراكم على المستوى العالمي**. إن ذلك يمثل **شرط مادي مهم مسبق لتحقيق الولايات المتحدة الاشتراكية للعالم**.

ثانيا: التضخم العملاقي للمضاربة ارتدى **دورا مهيمنا في الاقتصاد العالمي** وبعد ذلك في نظام الإنتاج العالمي الجديد. فقد **أصبحت المضاربة جزءا مندمجا ضروريا، بمعنى أنها أصبحت عالمية، لاستخدام الرأسمال الذي يفرض الربح الأقصى**. في السنوات السابقة، رأس المال المضارباتي عرف انفجارا. القطاع المالي الدولي تزايد خمس مرات أكثر من الإنتاج. في سنة 2007، الحجم المالي العالمي – مجموع القروض، المشتقات المالية، سوق النقد الأجنبي... الخ. – ارتفع الى 2,3 بليون دولار أمريكي. إن هذا المبلغ يمثل 65 مرة أكبر من قيمة الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي العالمي[1]. وكلما توفرت إمكانية تحقيق الربح الأقصى في الصيرورة الصناعية للإنتاج وإعادة الإنتاج تضيق بسبب التراكم المفرط لرأس المال، كلما بحثت الاحتكارات الدولية عن المضاربة برؤوس أموالها الفائضة في الأسواق المالية الدولية للحصول هكذا على الربح الأقصى.

[1] DGB einblick (الكنفدرالية النقابية الألمانية) 04\09

وعبر فترات منتظمة، سيؤدي ذلك نحو انفجار كارثي للفقاعات المضارباتية، حتى خارج أزمات فائض الانتاج الدورية، وتنشر في كل مرة الاضطراب في مجموع العالم المالي البرجوازي. هذا **سيزيد** بشكل عام **عدم الاستقرار العام للمالية البرجوازية**.

لكن منظري الأزمة من البرجوازية الصغرى "لأطاك"[1] لهم تفسير آخر لظاهرة المضاربة المتفاقمة: "الأسواق المالية انحرفت"[2]. ونتيجة لذلك، فرأس المال المضارباتي قطع حبل الصلة مع الانتاج الحقيقي كمصدر لفائض القيمة وكتلة الأرباح، ويمكننا أن نميز بين الاقتصاد الرأسمالي الحقيقي "المقبول" والمضاربة غير المقبولة. ومع ذلك، انفجار الفقاعة المضارباتية تبين بأن المضاربة مصدرها في فائض وفرة الإنتاج الحقيقي لرأس المال والذي من أجل ذلك توفر المضاربة بطبيعة الحال مجالا مؤقتا للتصريف، لكن حيث يمكن معالجتها فقط مؤقتا وليس بدون عواقب. المضاربة لا تنتج تزايد حقيقي في القيمة، لكنها ليست سوى استعمال آني لأرباح مستقبلية. فائض القيمة لا يتحقق سوى عبر استغلال العمل المأجور، وإذن عبر استغلال قوة العمل الحي. الربح المضارباتي هو إذن عبارة عن **"ربح سرقة"** والذي يوزع فقط بين الحائزين على حصص رأس المال عبر مختلف أشكال المضاربة البورصوية.

لقد دخلت المضاربة في **جميع مجالات الإنتاج، والتجارة والحياة الاجتماعية**، وباستمرارية متواصلة أكثر فأكثر وأشكال رأس المال افتراضي مرتبط بهدف الحفاظ على المضاربة وتأخير انفجار الفقاعة المضارباتية. وهكذا، فتحت الاحتكارات الصناعية أكثر فأكثر البنوك من أجل الاغتناء مباشرة بهذه العمليات المضارباتية. ان شكلا مضارباتيا يتيح الامتداد المضارباتي للاستثمارات المنتجة، في غالب الأحيان في ما وراء إمكانيات تحقيق الربح الأقصى عبر بيع السلع. وعند بداية الأزمة

[1] جمعية تضريب المعاملات المالية من أجل المواطن
[2] تصريح بمناسبة المؤتمر "نهاية الرأسمالية؟" من 6 الى 8 مارس 2009

الاقتصادية العالمية، شكلت احتكارات السيارات مثلا "قدرات مفرطة" بلغت 39 مليون سيارة على المستوى العالمي.

إن رأس المال المضارباتي ينتهي أيضا بتدمير أكثر فأكثر **لجميع مجالات الأداء الاجتماعي، والخدمات العمومية والإنتاج وإعادة إنتاج الحياة المباشرة**. السلع الأساسية مثل القمح والأرز والماء والصحة والتعليم والطاقة والتأمين الاجتماعي، الخ ... أصبحت سلعا للمضاربة. في سنة 2007 - 2008 ، تسبب التمركز المؤقت للرأسمال المضارباتي في ميادين المواد الأولية والمواد الغذائية في اشتعال الأسعار على المستوى العالمي بحيث أن البلدان الفقيرة المستغلة من طرف الامبريالية لم تتمكن من الحصول على هذه المواد الغذائية. وفي ربيع 2008 حدثت في 11 دولة انتفاضات الجوع والتي شارك فيها على الأقل 3 ملايين شخص.

ثالثا: تزايد الهشاشة أمام أزمات الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، والتي ظهرت على الخصوص في **الاتجاه نحو تراجع دورة الأزمات** وإغراق فترة الأزمة أو مرحلة الهبوط الاقتصادي الذي يعقبها. ومنذ آخر أزمة اقتصادية عالمية من 2001 إلى 2003، تقلصت فترة الأزمة إلى 7,5 سنوات مقابل 10 سنوات سابقا (أنظر الشكل المبين للإنتاج الصناعي والانتاج الداخلي الخام خلال دورات الأزمة 1980 – 1990، 1990 – 2000، 2000 – 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان وألمانيا).

رابعا: التدبير العام للأزمة أصبحت المهمة الاقتصادية الأساسية للدولة. ومع ذلك فإن الإجراءات التي اتخذت مؤخرا من أجل التخفيف من الأزمة تعتبر كلها، منظورا إليها في المدى المتوسط، عبارة عن شحنة ديناميت حقيقي ! . "مظلة الانقاذ" بالنسبة للبنوك وللمؤسسات الرأسمالية تتضمن الملايير من الأورو، ستعمل على تفجير مديونية الدولة. وحسب المنطق الرأسمالي، فإن هذه المليارات لا يمكن تسديدها سوى عبر موجة

جديدة من إعادة توزيع الدخل من الأسفل نحو الأعلى، الشيء الذي سيستتبعه اعادة النظر في جميع المكتسبات الاجتماعية.

وفي العديد من المناسبات، ناقشت الأوساط البرجوازية "المعدل الذي يعتبر جد مرتفع في ال هارتز *Hartz* "[1] *الوكالة الاتحادية للعمل. فستلتهم البطالة الجزئية المقدمة* للاحتكارات ستلتهم احتياطات *الوكالة الاتحادية للعمل* وسيؤدي إلى تقليص عائدات التقاعد بسبب انخفاض الكتلة الأجرية الخام. كما ستنهار أنظمة التأمينات الاجتماعية عقب الارتفاع المفاجئ للبطالة الواسعة.

[1] قوانين هارتز 4 Les lois Hartz IV تستهدف التقليص المكتف لإعانات وحقوق العاطلين واكراه العمل المؤقت والضعيف الأجر. فيما يلي بعض المعلومات الاضافية بالتفصيل والمستقاة من ويكيبيديا:
"اصلاحات هارتز (إصلاح هارتز) هي اصلاحات لسوق العمل والتي حدثت في المانيا فيما بين 2003 و 2005، في فترة انتداب المستشار جيرهارد شرودر (الحزب الاشتراكي الديموقراطي، SPD).
الذي أوحى بهذه الاصلاحات، بيتر هارتز Peter Hartz كان مديرا لمستخدمي شركة فولزفاكن، والذي فاوض اتفاقيات حول مرونة أوقات العمل. وقد استقال في 10 يوليوز 2005 عقب قضية رشوة.
قانون هارتز 4 هو ... الجزء الأكثر اثارة للجدل في هذه الاصلاحات وأثارت خلال عدة أسابيع مظاهرات أسبوعية في نهاية صيف 2004، خصوصا في شرق البلاد.
ومع هذا الاصلاح، فإن اعانات العطالة لم تعد تخول خلال 32 شهرا ولكن فقط خلال 12 شهر (18 شهرا بالنسبة للبالغين أكثر من 55 سنة): انه ال « Arbeitslosengeld I ». بعد ذلك فإن العاطل الذي يعتبر كعاطل مزمن ويتوصل ب «Arbeitslosengeld II » الذي يعتبر أقل ارتفاعا. ومن خلال ال تدفع الدولة ال Regelsatz بقيمة 364 أورو في الشهر (شتنبر 2009) بالنسبة للشخص، والذي يجب أن يضاف إليه السداد الكامل للسكن "اللائق" (تحت سقف 280 أورو في الشهر)، تأمين المرض واقتطاع التقاعد.
فيما يتعلق بزوجان، فإن كل واحد يمكنه الحصول على ال Alg II . هذه المداخيل تعتبر كحد أدنى حيوي والذي من حق كل مواطن ألماني مسجل في ال « Arbeitsamt » (قطب شغل). ومن الممكن الحصول على أجر و ال Alg II في نفس الوقت. الأجر المتوصل به من رب العمل يخصم من مبلغ ال Arbeitslosengeld II ، مما يتيح بشكل ما ضمان دخل يساوي المسجلين في بلد ليس فيه أجر أدنى بمعنى الكلمة.
الاجراء الأكثر أهمية لهذا الاصلاح هو تقليص التعويضات المدفوعة للعاطلين لمدة طويلة والذين يرفضون تسلم شغل أدنى من مؤهلاتهم؛ اضافة إلى ذلك، هؤلاء العاطلون يمكن تشغيلهم بأجور أقل (1 أورو/ساعة) في اطار الاتفاق الجماعي للقطاع. اجراءات أخرى تم انتقادها، مثل امكانية تقليص تعويضات عاطل يتوفر أصولهم أو فروعهم على اقتصادات.
هذه الاجراءات ل ال SPD ، تم التصويت عليها بأغلبية ال CDU في الباندسترات Bundesrat ، مما أنتج على الخصوص في المانيا الشرقية السابقة احتجاجات أسبوعية كل يوم اثنين، في محاكاة ل ال Montagsdemo لعقد الثمانينات ضد الجمهورية الديموقراطية الالمانية. هذه التعبئة ساهمت في التحول الانتخابي لأغلبية جيرهارد شرودر سنة 2005. مصطلح « Hartz IV » ربطه الألمانيون بشكل وثيق بتقليصات الاعانات الممنوحة للعديد من اللاشغل لهم.

الانتاج الصناعي والناتج الداخلي الاجمالي في ثلاث دول امبريالية

دورة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية

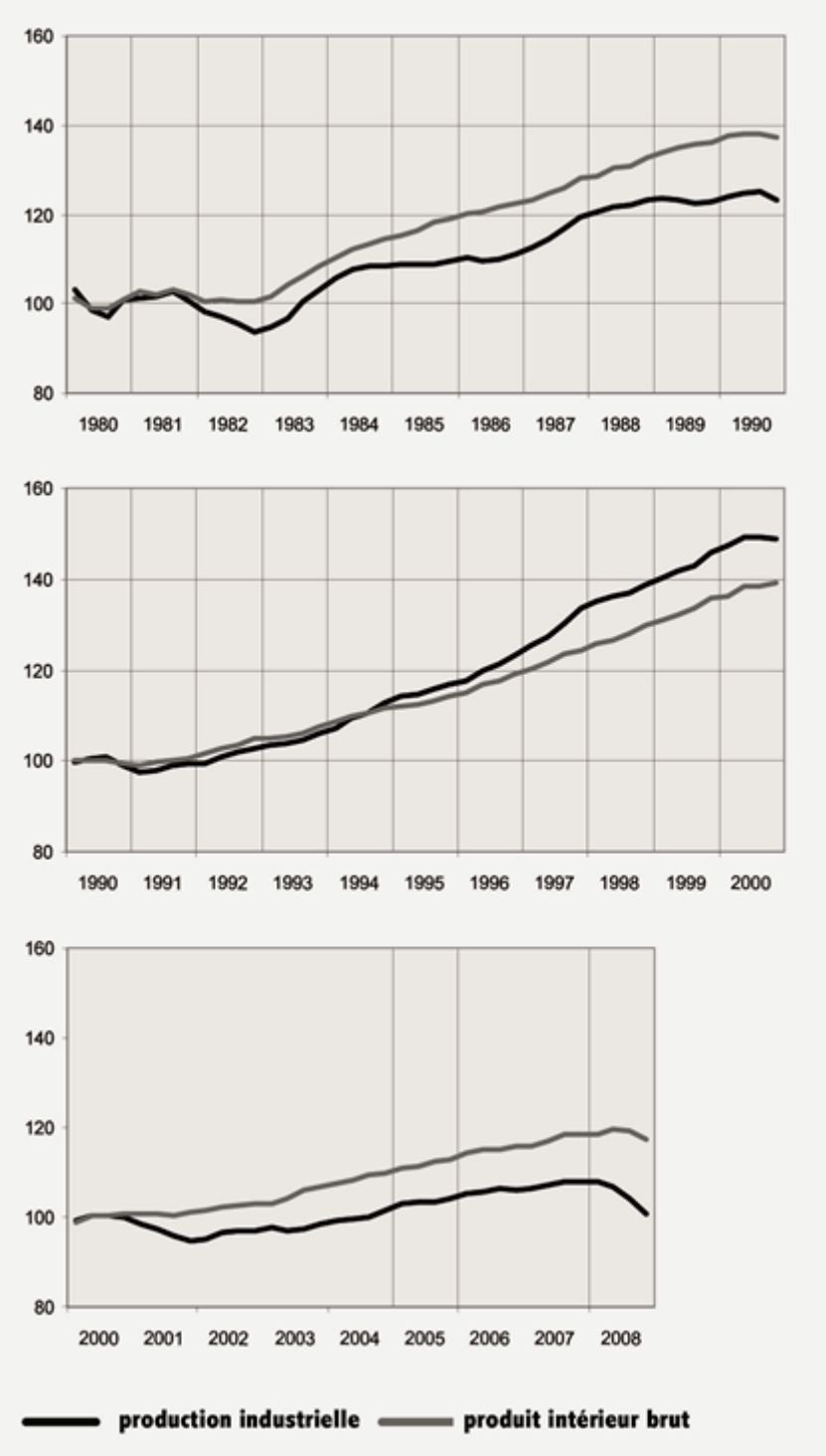

دورة الأزمة في اليابان

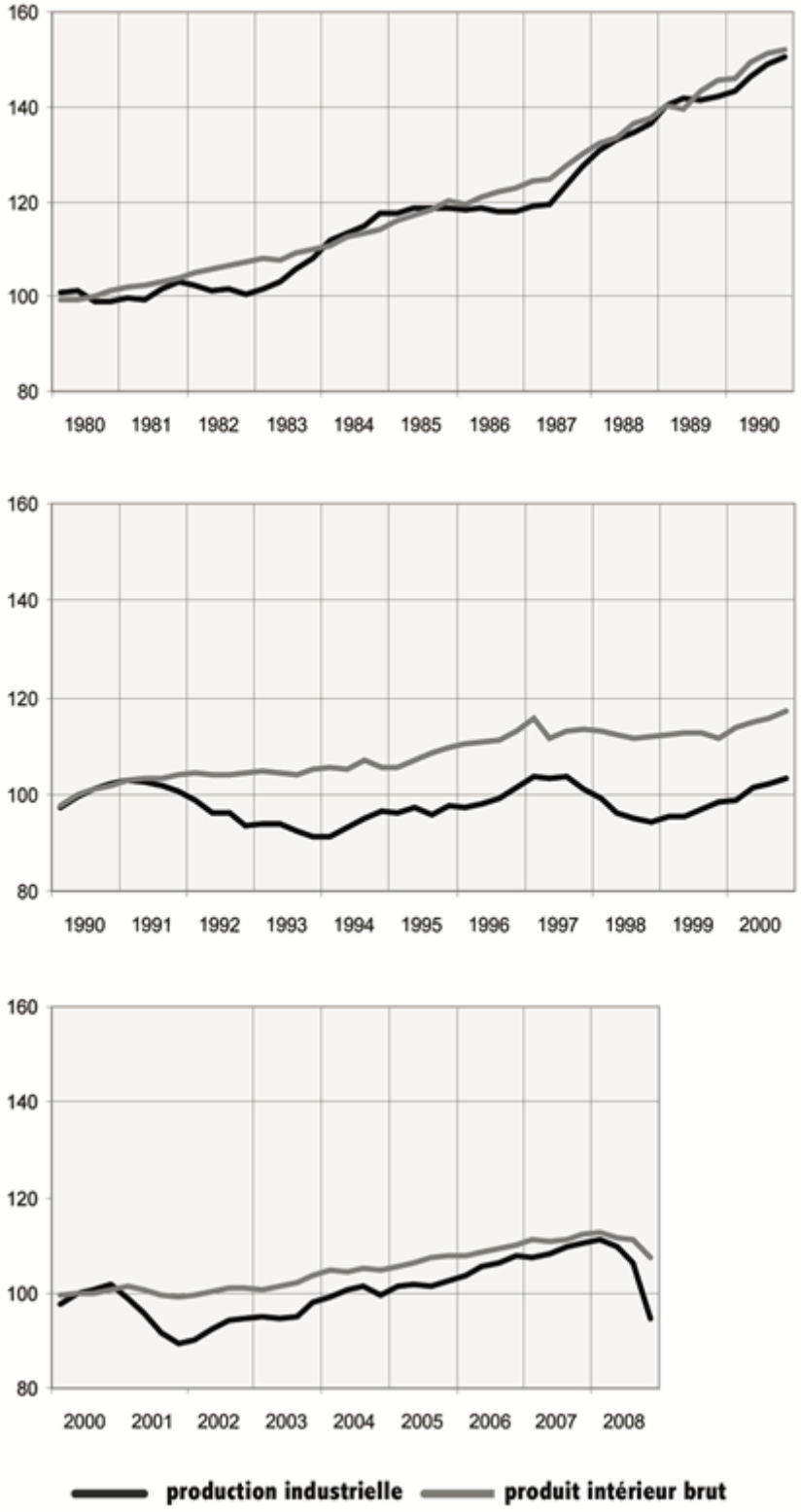

دورة الأزمة في ألمانيا

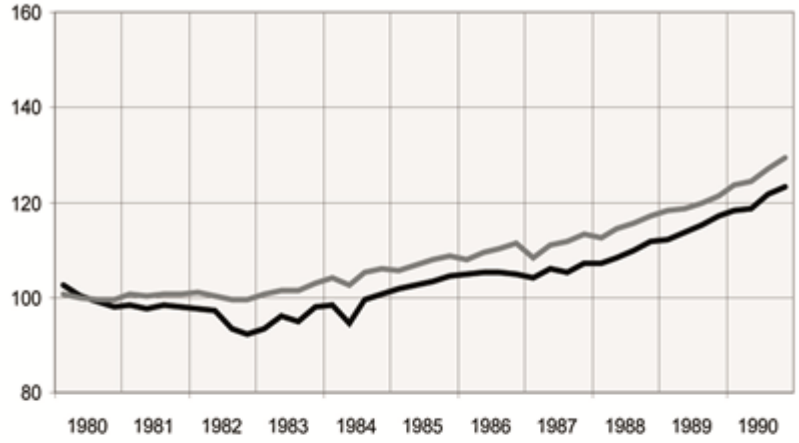

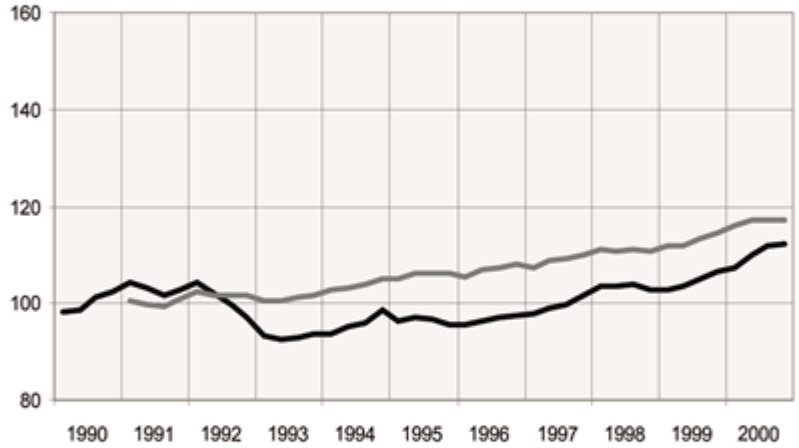

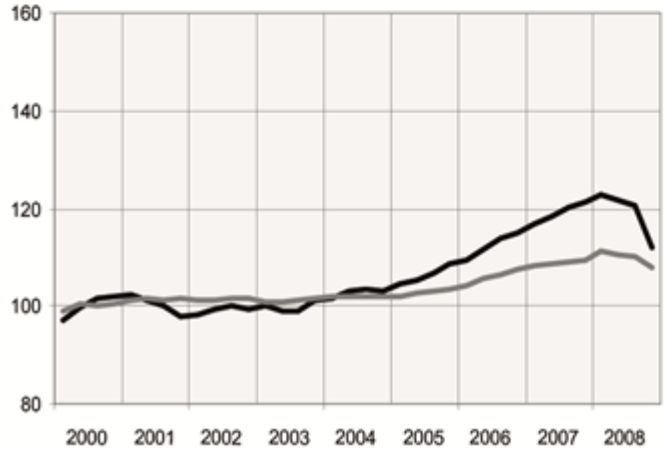

توضيح: المؤشرات معتمدة بالنسبة لسنوات 1980 = 100، 1990 = 100، 2000 = 100
Sources : OCDE; *Deutsche Bundesbank*; propres calculs

الأزمة الحالية يمكن التحكم فيها فقط بثمن التحضير لأزمات جديدة أكثر تعقيدا وأكثر عمقا. ومع ذلك، فإن تدبير الأزمة من طرف الدولة هي نفسها مضارباتية انطلاقا من أنها تفترض أن الضمانات ذات المدى الواسع المقدمة للبنوك والمجموعات سيتم الحفاظ عليها، أطول ما أمكن بدون خسارات.

خامسا: أبعاد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تعتبر فريدة من نوعها في تاريخ الرأسمالية. **في هذه الأزمة ، فإن هذه العوامل للانتاج الزائد لرأس المال بلغت مطلق هيجانها في مجال الانهيار العام للنظام المالي العالمي التقليدي وعملية الانتاج واعادة الانتاج العالمي**. تدبير الأزمة من طرف الدولة تحول لميزانيات الوطنية للدول الهشاشة العامة لأزمات الاقتصاد الإمبريالي العالمي، **ويولد التهديد المزمن بالإفلاس العام للدولة**.

تدبير الأزمة عبر التنسيق الدولي

في كتاب نظام الانتاج العالمي الجديد – غسق الآلهة على النظام العالمي الجديد، لاحظ الحزب الماركسي اللينيني الألماني:

"محاولة مشتركة، منسقة على المستوى الدولي، للقوى الاقتصادية الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي فشلت لحد الآن بسبب التنافس الإمبريالي" الصفحة 480.

في 15 **أيلول** 2008، اجتمع رؤساء دول مجموعة العشرين بواشنطن في اطار "قمة عالمية مالية تاريخية" تمت الدعوة اليها على

استعجال. تم ذلك ربما لأسباب استثنائية !. وعليه، فإن رأس المال المالي الدولي استوعب الخطر الحاد لإنهيار النظام المالي العالمي الامبريالي والانتاج الرأسمالي المنظم على المستوى الدولي المقدم من طرف البعد الجديد للأزمة المالية العالمية وعبر تداخلها مع الازمة الاقتصادية العالمية. وفي نفس الآن تعاظمت مخاطر انتشار الصراع الطبقي على واجهة واسعة إلى درجة خوض اضرابات واسعة، واضطرابات، وانتفاظات، وأزمات ثورية.

وأمام خلفية التجارب التي تمت مع الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 إلى 1932، عندما تم التراجع بشكل واسع عن الاجراءات الحكومية للتخفيف من الأزمة، تم اعتماد تدبير منسق للأزمة على المستوى الدولي. ويجب أن ينطبق على الأقل على أربعة في المائة من الانتاج الداخلي الخام العالمي. مختلف الدول وضعت القطاعات البنكية تحت حماية مخططات انقاذ لتفادي انهيار البنوك الكبرى المسؤولة، وإذن النظام المالي الدولي. ومن أجل هذا الهدف، فإن البنوك المركزية والدول الامبريالية سبق أن ضخت ملايين الدولارات في الدورة النقدية. كما تم اتخاذ قرار التخفيض من معدل الفائدة على المستوى الدولي لكي يحدث اطلاق القرض. تم طلب مساهمة كل من روسيا والصين الامبريالية الاجتماعية والدول الرئيسية الصاعدة في طور انطلاقتها مثل الهند والبرازيل. وهكذا فإن حكومات مجموعة العشرين والتي تمثل مجتمعة 90 في المائة من الناتج الداخلي العالمي ستلتقي في هذه القمة. وفي معرض تقييمه لقمة واشنطن ولندن، سجلت فدرالية الباطرونا الألمانية (BDI)[1] (الرابطة الاتحادية للصناعة الألمانية) على الخصوص رفض الاجراءات الحمائية، والمطالبة "بضمانات الأسواق الحرة بالنسبة للتجارة والاستثمارات"[2] وبمعايير من أجل الزيادة في رأس المال الخاص في

[1] ال BDI هي الفيدرالية الصناعة الألمانية (مجموعة ضغط الباطرونا الألمانية) أو: فيدرالية الباطرونا الألمانية. وتمثل مصالح الصناعة الألمانية في مجال الاقتصاد السياسي في البلاد وفي الخارج: فيدرالية الصناعة الألمانية (Bundesverband der Deutschen Industrie e.V., BDI) هو تنظيم أعلى للجمعيات المهنية للصناعة في ألمانيا. الأعضاء هم المنظمات المهنية المتداخلة، من حرف A مثل السيارة automobile الى حرف Z مثل zinguerie ، وحتى تمارس ال BDI مهام الناطق الرسمي ومقدمة الخدمات.

[2] القمة المالية العالمية : ملخص وتقييم أولي لال BDI في 18 نونبر 2008.

عمليات المضاربة ذات المخاطر. ويدل ذلك على أن رهان رأس المال المالي المهيمن، كان في المقام الأول **الحفاظ على البنية الاقتصادية المولدة للربح الأقصى حتى في ظروف الأزمة**.

التنويم المؤقت للتناقضات فيما بين الامبرياليات، كان الدافع إلها أيضا، علاوة على تشجيع البرامج الضخمة لدعم البنوك والتروستات الصناعية، أسباب سياسية وإيديولوجية. اللقاء الأول لمجموعة العشرين استهدف على الخصوص التخفيف من عدم الثقة الذي ينتشر بين الجماهير في مواجهة نظام مالي واقتصادي رأسمالي يعاني بقوة. وقد تأكد ذلك عند متابعة القمة المالية العالمية في 2 نيسان في لندن. بلغت زيادة الأموال التي تقررت من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والضمانات لتغطية الصادرات، 1,1 بليون دولار أمريكي، تفيد في المقام الأول في **منع الأزمات الثورية**. وقد وصفت صحيفة ال Thuringe *Freies Wort* الصادرة في 3 نيسان 2009 بشكل موضوعي المخاوف التي أملت هذه الإجراءات على الحكومات الامبريالية:

"هذا سيساعد على الأقل على تثبيت الجهات الأكثر تعرضا لتهديد الاضطرابات السياسية وإذن المعرضة على الخصوص لعواقب خطيرة للأزمة الاقتصادية العالمية".

في نفس الوقت، فإن الوحدة التي تظهر في الواجهة للمشاركين في القمة العالمية لا يجب أن تخفي واقعة أن هناك تبادل للضربات والطعنات في الكواليس. فتوسيع مجموعة الثمانية نحو مجموعة العشرين هو **تعبير عن تطور غير متساوي متزايد للدول الإمبريالية**. فهو متسم بإضعاف الامبريالية الأمريكية والامبريالية اليابانية وتعزيز المنافسين الامبرياليين الأساسيين الذين هم الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والقوى التي تدفع نفسها نحو الواجهة مثل الهند والبرازيل. وقد طرحت الصين بشكل مفتوح قضية هيمنة الدولار الأمريكي كعملة أساسية دولية. الحكومة الفدرالية والجمعيات الاحتكارية في الجمهورية الفدرالية الألمانية أعلنت كهدف لها

الخروج من الأزمة "منتصرة". أصبح **لمخططات الانطلاق الاقتصادي الوطنية** غير المسبوقة للحكومات الامبريالية حاليا موقع متميز لم يسبق له مثيل لحد الآن في العالم أجمع، بلغ خمس بليون دولار أمريكي. فهو مفيد فقط في **زيادة تنافسية الاحتكارات الدولية** للدول المتوالية في الأزمة الاقتصادية العالمية **وإخفاء التناقضات بين الطبقات**.

مخططي اطلاق الأنشطة الاقتصادية المعتمدة من طرف **حكومة ميركل / ستينمار**، والتي وصلت مبلغ 80 مليار أورو، يظهر أنه متواضع بالمقارنة. وبسبب حصة الصادرات المرتفعة جدا للاحتكارات الدولية الألمانية، فإن الحكومة أصبحت واعية بأن الاجراءات المحفزة للظرفية لا يمكن أن يكون لها سوى أثر محدود جدا. لكن الاحتكارات الألمانية تولي أهمية خاصة لأساليبها الدقيقة في الهيمنة على النظام الاجتماعي لنمط التفكير البرجوازي الصغير من أجل عرقلة متابعة الانتقال نحو الهجوم العمالي في كبريات المقاولات الصناعية. وهكذا، فإن مدة سداد التعويض عن البطالة الجزئي إنتقل من 12 إلى 24 شهر، ثم إن الانخراطات في التأمين الإجتماعي للمقاولات مولت من طرف الدولة انطلاقا من الشهر السابع من العطالة الجزئية لتفادي في حدود الممكن التسريحات الجماعية المفتوحة.

وفي نفس الوقت، التخفيضات الجبائية المتاحة للجماهير، الزيادة في الاعانات العائلية والتخفيضات الجبائية بالنسبة لمسافة العمل، وتقليص انخراط التأمين على المرض وارتفاع استثنائي في رواتب التقاعد تم تخويلها. لكن هذه الإجراءات تبقى رمزية في اتجاه الجماهير تنطلق من افتراض أن الأزمة ستكون جد قصيرة ولا يمكن التخفيف منها إلا بعد الانطلاقة الجديدة المتوقعة. وبطبيعة الحال كانت هناك تسريحات

اضراب العمال لدى شركة أوبيل سنة 2004

سجل تحول نحو هجوم عمالي على جبهة واسعة

منها على الخصوص عاملات وعمال يحملون عقود عمل مؤقتة أو جزئية، لكن التسريحات الجماعية التي تهم المستخدمين الدائمين تم تفاديها في المرحلة الأولى. الوضعية ستتغير بعد القمة الثانية حول الأزمة للحكومة الفدرالية في نيسان 2009، عندما تم تصحيح عميق للتوقعات الاقتصادية في كانون الأول 2008، وحيث تم افتراض تعمق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. إنه فقط في سنة 2012 تتوقع الحكومة الفدرالية عودة حجم انتاج مساوي للإنتاج السابق للأزمة. وهذا يعني أن الاحتكارات لا تتوقع وضعية انتقالية، ولكن تنتظر تقليصا دائما للقدرات الانتاجية، بمعنى أنها ستعمل على تسريحات جماعية واقفالات المعامل.

لكن تدبير الأزمة من طرف الدولة لم تفرض فقط إجراءات تكميلية للدعم والوسائل المالية ، ولكن استرجعت بسرعة **وظيفة الرأسمالية الجماعية للمجتمع**. وفي الواقع انطلق التدخل المباشر للدولة في النظام البنكي أو في تدبير الأزمة الصناعية الاحتكارية. فسيكون من السذاجة اعتبار أن هذا التأميم للبنوك كعملية تحويل من يد الشعب لملكية احتكارية خاصة. إن الأمر يتعلق على العكس من ذلك **باشتراكية منظمة للخسارات المضارباتية وتدمير رؤوس الأموال ونقل كل ذلك على كاهل المجتمع**. وحالما تتمكن هذه البنوك من توليد أرباح قصوى جديدة، فإن الدولة ستسحب شيئا فشيئا مساهمتها الاقتصادية المباشرة بهدف ضمان التملك الخاص لملايير الأرباح.

ومع ذلك فبسبب التطور العام لاتجاه الأزمات الاقتصادية العالمية الإمبريالية، يجب أن ننتظر من أن التدبير الحكومي للأزمة سيظل المهمة الرئيسية للعمل الحكومي في المجال الاقتصادي. هذه العملية تعتبر من أهم التحضيرات المادية من أجل الاشتراكية، ذلك لأنه يظهر بوضوح **عجز فوضى الاقتصاد الخاص**. ويستدعي ذلك الانتصار على الرأسمالية وفرض الاشتراكية من أجل سعادة الإنسانية بكاملها. فقد سبق للينين أن أشار إلى ضرورة هذه الإمكانية عندما صرح أن الاشتراكية "ليست شيئا آخر سوى مرحلة مباشرة لاحقة للاحتكار الرأسمالي للدولة. أو كذلك، الاشتراكية ليست شيئا آخر سوى الاحتكار الرأسمالي للدولة **موضوع رهن إشارة الشعب بكامله** والذي توقف عن أن يصبح احتكارا رأسماليا". (لينين، الأعمال الكاملة، المجلد 25 الصفحة 389).

بكل سرعة تحملت الدول الوطنية وظيفة تدبيرها العليا للأزمة الشيء الذي كيف الميزانيات في العالم أجمع. ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2009، ارتفعت إلى 3,4 بليون دولار أمريكي، يجب أن تمول بأكثر من النصف وعبر ديون جديدة بمبلغ 1,8 بليون دولار

أمريكي. بالنسبة للتعطش للربح الذي لا ينضب للمتلاعبين الماليين الفاعلين في البورصات العالمية، يعتبر هذا شيكا أبيضا من أجل المضاربة والتحضير لأزمات مالية جديدة أخطر. وهكذا فإن النمو العنيف للدين العمومي هو بالنسبة للبنوك مصدرا لا ينضب من الأرباح، وحيث أنه لا يمكن أن يمول من طرف الدولة الا عبر الزيادة في الضرائب، ثم التقليص من الخدمات الاجتماعية للدولة أو عبر موجة تضخمية من أجل التخفيف من المديونية العمومية. "الإصلاحات" المعلنة في القمة المالية العالمية في التحقيقات المالية على وكالات التقييم والصناديق Hedge Fonds واقامة "نظام للرصد المسبق" دولي لن يغيروا جوهريا. الإجراءات الحكومية تنقل الأزمة نحو ميزانيات الدولة. وهو ما سيفجر آجلا أم عاجلا **افلاسات الدولة في مختلف الدول الوطنية**.

وبدلا من زوبعة من الإدانات حول هذه الإعانات غير المسبوقة لرأس المال على حساب ميزانيات الدولة، فإن إدارة ال **Linkspartei** تقترح بمصطلحات راديكالية المشاركة في وضع برامج الأزمة الحكومية وحتى توسيعها. ويبرر أوسكار لا فانتين أمام البوندستاغ عن طريق التصريح أنه يجب تسريع برنامج الإعانات ب 580 مليار أورو بالنسبة للبنوك والمجموعات الصناعية:

"إنه ليس لدينا حقيقة اختيار آخر سوى اعادة تسيير في أقرب وقت ممكن لنظام السوق المالي – كما نعلن ذلك"[1]

ولحد الآن، فإن برامج الأزمة الحكومية وضعت القليل نسبيا "لجعل الأشياء تسير"، ما عدا ما يتعلق بكون أن الأنظمة المالية الدولية لم يتم بعد تصريفها بشكل غير مراقب. بالنسبة للباقي، فنحن نعيش فترة تعميق قوية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية. وبعد البطالة الجزئية المؤقتة بالنسبة ل 1,5 مليون عامل، والتسريحات التي سبق الإعلان عنها ب 500.000 عامل آخر، أساسا مؤقتين ومستخدمين لمدد محدودة في ألمانيا، رجالات

[1] (www.Linksfraktion.de, 15.10.2008)

النظام يتوقعون الآن "تحريك" التسريحات الجماعية الواسعة.كذلك بعد تراجع الأزمة، لا يجب أبدا انتظار انطلاقة، ان لم نقل رواجا، كما كان الشأن بالنسبة لوجهة نظر ماكرو اقتصادية بعد آخر أزمة اقتصادية عالمية ل 2001 – 2003. على العكس من ذلك **فترة الهبوط**، والذي كتب عنه ويلي ديكوت[1]:

"**الهبوط** ينهي عمل الأزمة. فهو يتسم بجمود الإنتاج الصناعي. وفي هذه المرحلة، فإن الرأسماليين يحاولون إيجاد مخرج للأزمة عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج"[2].

وحسب مختلف الافتراضات، فإن ذلك سيقود نحو تكريس غير مسبوق لإستغلال الطبقة العاملة الدولية. فقد سبق في آخر أزمة إقتصادية عالمية، حسب معلوماتهم الرسمية، أن 500 من أكبر الشركات الاحتكارية العظمى قد رفعت في نهاية هذه الأزمة من الربح السنوي لكل عامل من 2.871 دولار أمريكي سنة 2002 الى 15.926 دولار أمريكي سنة 2003 وإلى 19.383 دولار أمريكي سنة 2004. ولنتذكر أنه في ألمانيا بلغ عدد العمال الذين يشتغلون أقل من 15 ساعة في الأسبوع عرف تزايدا كبيرا بنسبة 66 في المائة ما بين 2003 و2004 لكي ينتقل من 4,1 إلى 6,8 مليون نسمة، وأن عدد المشتغلين المؤقتين الذين يشتغلون بأجور زهيدة تزايد في بضعة سنوات الى نحو 800.000، ثم إن التخفيض العام في الأجور تم تطبيقه بشكل منهجي وأن المستوى المتوسط للأجور انهار إلى أقل منه سنة 1993. ثم إن أجندة 2010 وقوانين هارتز 4 les lois Hartz IV ستشكل الإطار القانوني العام في هذا الإطار.

إن تدخل الدولة (والذي تم تعريفه من طرف Linkspartei على أنه "مراقبة الدولة") لم يغير بصراحة كثيرا من جوهر النظام الاقتصادي

[1] Maître à penser et cofondateur du MLPD. Directeur pendant de longues années de la rédaction de l'organe théorique du MLPD. Willi Dickhut est décédé en 1992

[2] « Crises et lutte des classes » , Édition française de *Revolutionärer Weg* 23 [Voie révolutionnaire 23], Maison d'édition Neuer Weg, Essen 1986, p. 85)

والمالي الرأسمالي، ما عدا ما يمكن أن يحدث في المستقبل من انشاء بعض المؤسسات الدولتية والمتداخلة مع الدولة والتي سيكون عليها أن تتدخل في تطور الأزمات. أي تقدم اجتماعي !

اليوم، لا أحد يمكنه أن يتوقع كم ستدوم الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية وكذلك الهبوط الاقتصادي الذي يتبعها. وكل المؤشرات تؤكد على أن هذا الهبوط سيكون أكثر راديكالية مما كان عليه الأمر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية.

مرحلة الإنتقال بعد الأزمة تعتبر أرضية صالحة لتعمق التناقضات بين الطبقات وانفجار مفتوح للأزمة السياسية. فقد سبق في سنة 1984، 1993 و2004 أن حدثت مثل هذه الوضعية حيث ظهرت وثبات نوعية في الانتقال نحو الهجوم العمالي.

وبالتحامها مع كافة اليسار من البرجوازية الصغرى، ال Linkspartei وأطاك، ومختلف الزعماء النقابيين، المجموعات التروتسكية، أطلقت ادارة الحزب الشيوعي الألماني (DKP) بشكل يائس دعوة من أجل "تحويل البنوك والمجموعات الصناعية نحو الملكية العمومية تحت الرقابة الديموقراطية"[1]. وقد تلبت رغبتها، وهكذا، فإن حكومة ميركل ستينمر قامت منذ ذلك الحين حسب تعاون "مراقب ديموقراطيا" مع كنفدراليات رأس المال المالي، بادخال العلاجات الدولتية على ال كوميرس بانك *Commerzbank* وعلى ال *l'Hypo Real Estate* من أجل تفادي افلاسها. وليس ذلك كله ! بل شجعت الدولة "البنوك السيئة" « Bad Banks » حيث المئات من مليارات الأورو من أموال المضاربة المتدهورة لدى البنوك في حالة افلاس تم شبه تحويلها نحو الملكية العمومية ويمكنها أن تباع تحت شكل اقتراضات الدولة. التقدم الاجتماعي لهذه التأميمات الشجاعة تقفز أمام الأعين. ومع ذلك، فإن كل بنك بامكانه قولبة حساباته من أجل رفع قيمة

[1] Déclaration de la direction du DKP sur l'actuelle crise financière, octobre 2008 – TDLR

أسهمه. لا شيء يقف أمام نمو جديد للرأسمال المضارباتي. لكن إدارة ال DKP تناشد يائسة شعب اليسار: ليس ذلك ما نريده – المراقبة الديموقراطية وواجب تملك الدستور لم تتحقق بعد ! لكن من يمكنه إذن أن يحقق هذه الرقابة تحت ديكتاتورية الاحتكارات؟ وهكذا فإن الشطحات الفكرية لل DKP المحفزة من طرف الاتجاه نحو اليسار يسقط فجأة رأسا الوهم التحريفي الأزلي في تجميد سلطة الاحتكارات. فريدريك انجلز، الذي لم يتجاهل مثل هذه الأوهام منذ أكثر من 130 سنة، سيكون أقل ترحيبا. ففي ذلك العصر صرح بدون تردد:

"الدولة الحديثة، كيف ما كان شكلها، عبارة عن آلة بالأساس رأسمالية: دولة الرأسماليين، الرأسمالية الجماعية في الأفكار. فأكثر ما يمرر القوى الإنتاجية في ملكيته، أكثر ما يصبح رأسماليا جماعيا في الواقع، أكثر ما يستغل المواطنين. العمال يبقون مأجورين، بروليتاريين. العلاقة الرأسمالية لا تلغى ، بل هي على العكس من ذلك تدفع نحو نهايتها". ماركس وانجلز، ضد دوهرينغ، المنشورات الاجتماعية باريس 1963 الصفحة 318.

في إطار الرأسمالية الإحتكارية للدولة في مرحلة نظام الإنتاج الدولي الجديد، الاحتكارات لم تخضع فقط بشكل كامل الدولة لهيمنتها، وتدويب أجهزتها مع أجهزة الدولة واقامة السلطة الاقتصادية والسياسية على مجموع المجتمع. فمع تدبيرها للأزمات منذ نظام الانتاج العالمي الجديد، أصبحت الدولة أكثر فأكثر الرأسمال الجماع المحقق. وبصفتها التدبيرية، تطبق إلى درجة المبالغة الاستغلال وقمع الطبقة العاملة والجماهير الواسعة من أجل المحافظة غير المشروطة على سلطة رأس المال المالي المهزوز بفعل الأزمة.

ومن البديهي أنه بسبب الوضعية الجديدة، نجد أن الاقتصاد الإمبريالي المعولم بشكل كامل أصبح جد معقد ومن جديد في حاجة أكثر فأكثر للدور الضابط للدولة. وموضوعيا، فإن دولة عالمية وحيدة ستكون

ضرورية في هذه الحالة. وبدلا من ذلك، هناك دول وطنية في علاقة تنافسية أو تبعية فيما بينها كقاعدة تقريرية اقتصادية وفي مجال سياسة القوة بالنسبة لديكتاتورية الاحتكارات الدولية. في مواجهة السلطة والمنافسة المدفوعة نحو منتهاها للرأس مال المالي، فلا يمكن أن يكون هناك شيئ آخر.

أية سمة يمكن أن تتخذها دولة عالمية؟ هل يجب أن تكون دولة برجوازية على رأسها انجيلا ميركل، فرانك والتر ستينمر، جوزيف أكيرمان، كلاوس زنميكل، هارتموت ميهدورن الخ... تحت "المراقبة الديموقراطية" حيث القوى التدميرية لنمط الإنتاج الرأسمالي سيتممون بدون خجل عملهم التخريبي والجماهير سيتم دفعها دائما وأكثر عمقا نحو هذا الحطام؟

أو يجب أن تكون دولة تضع نهاية لسلوكات المضاربين، والذي يضع حدا لإقتصاد قائم على الاستغلال الوحشي للطبقة العاملة لفائدة أقلية من كبار الأثرياء؟ دولة تضمن، عن طريق تخطيط وتوزيع واعي للموارد الاجتماعية، أن قوى الإنتاج الحديثة سيتم تشغيلها لفائدة اشباع الحاجيات المادية والثقافية المتزايدة لكل المجتمعات. دولة اشتراكية بديموقراطية حقيقية من أجل أوسع الجماهير تحت ادارة الطبقة العاملة: دكتاتورية البروليتاريا ! ومن أجل اقامة مثل هذه الدولة ، يجب مع ذلك القضاء عبر حركة ثورية على ديكتاتورية الاحتكارات التي ليست مستعدة لاقتسام سلطتها مع الآخرين، والتي لن تمتنع أيضا بمحض ارادتها عن ذلك.

احتمال قيام أزمة ثورية عالمية
وضرورة تنسيق أنشطة أحزاب ومنظمات ثورية عبر الحدود

قبل مظاهرات فاتح مايو 2009 في ألمانيا، حذر رئيس ال DGB صومير، ضد "اضطرابات اجتماعية". وعندما انحازت مرشحة ال SPD لرئاسة الجمهورية، جيزين شوون الى هذا الاتجاه[1]، انطلق جدل

[1] *Süddeutsche Zeitung*, 24/4/2009

عنيف. فقد كان على الخصوص ممثلي التحالف الكبير الذين أجابوا عبر القول أنه بالإمكان "خلق" تدمر اجتماعي "عبر قوة الحديث عنها"[1]. ومع ذلك، فإن دنيس بلير مدير الاستعلامات الوطنية لدى حكومة أوباما ومنسق مجموعة الستة عشر وكالة الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية، توصل في "تقريره السنوي المتعلق بوضعية التهديد" الصادر في 12 فبراير 2009 الى نتيجة أن التهديد الرئيسي بالنسبة للامبريالية الأمريكية لن تنطلق مما تحاول الايهام به "الإرهاب" الدولي ولكن، على قاعدة الأزمة الإقتصادية العالمية، والكفاح العمالي الثوري، على الخصوص في أوروبا. حسب بلير:

"الانشغال الأول المرتبط بالأمن، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هو على المدى القصير الأزمة الإقتصادية العالمية وانعكاساتها الجغرافية السياسية" وهو ما يمكنه أن يحدث "تطرفا عنيفا". وقد ذكر بوضوح ب "الأحداث المأساوية التي أعقبت الانهيار الإقتصادي لسنوات 1920 و1930 في أوروبا" ولفت الإنتباه نحو واقعة أن "أغلبية الانتفاضات المناهضة للحكومات" حدثت حاليا في "أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق"[2]

الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية الحالية عمقت جميع التناقضات الأساسية للنظام الامبريالي العالمي.

- الطبقة العاملة هي الأكثر تعرضا لآثار الأزمة مع البطالة والاستغلال المفرط والتقليص العام للأجور. في مجال **الصراع الطبقي في مواجهة الاحتكارات العظمى الدولية وحكوماتها**، إنها قبل كل شيء البروليتاريا الصناعية الدولية التي يجب أن تمارس دورها الموجه في الصراع ضد النظام الإمبريالي العالمي.

[1] *Spiegel-online, 24/4/*2009

[2] Dennis C. Blair, Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence, 12/2/2009

- **النضال من أجل تحرر المرأة** يسير بالموازاة مع نضال الطبقة العاملة من أجل التحرر من الإستغلال والقمع عن طريق ادماج جماهير الشرائح الوسطية البرجوازية الصغرى.
- الأزمة تعمق الاستغلال والقمع الخاص بالشبيبة العاملة ويؤدى إلى **تمردها**. فيجب على **جماهير الشباب** أن تصبح **الطليعة العمالية** في مجال الصراع الطبقي.
- **المقاومة النشيطة ضد تطور كارثة مناخية كونية مهددة للإنسانية** يجب أن تعبر الحدود؛
- الأزمة الاقتصادية العالمية فاقمت عنف الدول الإمبريالية والاحتكارات الكبرى الدولية في مجال الصراع من أجل اقتسام مجالات التأثير والسوق العالمي. ويعمق ذلك الخطر العام بالحرب ويمثل **خطر الحروب بين الدول الإمبريالية**. فيجب اغتنام فرصة الدفاع عن السلم العالمي من أجل تثوير الجماهير الواسعة؛
- هذه التطورات الدرامية تتلخص في **تعميق الأزمات السياسية الخامدة وانفجار الأزمات السياسية المفتوحة** المرتبطة بانفجار الأزمة الاقتصادية.

صراعات جماهيرية ستنفجر في العديد من الدول الأوروبية انطلاقا من بداية الأزمة. حكومات اسلندا وبلجيكا ولتوانيا ضلت مستقيلة. بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهنغاريا عاشت مظاهرات جماهيرية واضرابات عامة بالملايين من المشاركين. وعلى المستوى العالمي، يمكن ملاحظة **اتجاه عام نحو اليسار بين الجماهير**. في أمريكا اللاتينية، وعقب تراخي الحمى الثورية فيما وراء الحدود في بداية الألفية، قادت نحو سلسلة من الحكومات التقدمية، في جزء منها مناهضة للإمبريالية. في النبال، تم قلب الملك

نضال موحد للعمال الفرنسيين والالمانيين

لدى كونتي في ابريل 2009

عن طريق الثورة وانطلق نقاش جماهيري حول السبل اللاحقة للثورة الديمقراطية الجديدة السائرة نحو الاشتراكية. ومع ذلك، **التوجه الدولي نحو اليسار لا زال يعبر عن نفسه وعلى الخصوص في مجال نقد الظروف الرأسمالية من طرف أوسع الجماهير وفي اتجاه البحث عن البديل الاشتراكي**. بطبيعة الحال، ليس بعيدا عن الوهم الإصلاحي لليسار والتحريفي. إنه فقط إذا كان الصراع الطبقي البروليتاري يتطور بشكل واسع والقضاء على نمط التفكير البرجوازي الصغير الاصلاحي، أن هذا الاتجاه نحو اليسار يمكنه أن يصبح قوة ثورية على المستوى الجماهيري. وكلما تطورت النضالات الجماهيرية الاقتصادية والسياسية كلما انفجرت نزاعات مفتوحة مع جهاز الدولة، وكلما انتشرت **إمكانية أزمة ثورية عالمية**.

ومع "استراتيجية الأمن من أجل ألمانيا" المعتمد من طرف المجموعة الأوروبية للـ CDU/CSU في البوندستاغ في 6 مايو 2008، الاستعدادات من أجل وضعية حالة نسبية لحرب مستمرة مكثفة في ألمانيا. إن اقامة "مجلس وطني للأمن" مشابه لذلك القائم في الولايات المتحدة الأمريكية، سيفيد في عسكرة شاملة لكل السياسة الخارجية والوطنية. وقبل ذلك، أقامت مصلحة وكالة المخابرات الألمانية (BND) **خلية أزمة**، ذلك لأن "الأزمة تتطور نحو خطر كبير بالنسبة للأمن العالمي"[1]. من جهة، المهيمنين يريدون تفادي أن الصراع الطبقي يتصاعد. من جهة أخرى، ينتظرون تصاعدا في نضالات العمال والتي يستعدون لها عن طريق **دعم التوجه الفاشي داخل أجهزة الدولة**.

في هذا السياق، فإن تاكتيك الرأسمال الإحتكاري يتغير في مواجهة الفاشيين الجدد. رفض الوزير الفدرالي في الداخلية ، شوبل، تطبيق منع الفاشستيين الجدد يشجع هؤلاء على أنشطة تبين بكل وضوح طابعها كملشيات هجومية ارهابية مفتوحة ضد حركة العمال الثورية. في فاتح مايو، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، هاجم الفاشستيون بقوة وباتفاق ضمني مع جهاز الدولة، تجمعات وتضاهرات النقابيين. هجومهم ظهر في كولمينا بدورتموند حيث هاجم 300 نيو فاشي التظاهرة بالعضي والحجارة والرصاص.

الأزمات الاجتماعية العميقة هي مرتبطة دائما **بقطبية الصراع بين التيارات الانتهازية والثورية في الحركة العمالية**. الصراع بين أنماط التفكير البروليتاري والبرجوازي الصغير يدوب وسط الحركة العمالية والشعبية. الإدارة النقابية لليمين يدافع عن خط خيانة مفتوح طبقي وشوفينية اجتماعية. وبينما ملايين العمال والمستخدمين يقلقون من أجل مستقبلهم، طرح بيرتهولد هوبير، رئيس ال IG Metall نقابة التعدين،

[1] Ernst Uhrlau رئيس وكالة المخابرات الألمانية، 1\5\2009

"اتفاق من أجل المستقبل" يطلب من العمال "الاستمرار في دعم المقاولة" في الأزمة[1]. وبدون شك من أجل انقاد مناصب الشغل، فإن مدير ال IG BCE نقابة المناجم والكمياء والطاقة، هوبيرتوس شمولدت دفع حتى بابراز نصوص تتحقظ في الاتفاقية الجماعية، وإذن تقليص ارادي للأجور.

إنها على الخصوص من أجل وضعيات ثورية حيث النضج يمكن أن يصبح حقيقة مباشرة إذا استمرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية وتطور الصراع الطبقي، والذي هو من الأهمية بمكان بالنسبة للبروليتاريا الثورية للتمايز بوضوح عن الانتهازية. وقد كتب لينين في هذا الخصوص:

"الوضعية الموضوعية في أوروبا تتميز بتصاعد الإحباط بين الجماهير، التدمر، الاحتجاج، الادانة ووضعية ذهنية ثورية قابلة في درجة معينة من تطورها، أن تتحول بسرعة انفجارية من حيث الفعل. وعليه فإن القضية التي تطرح الآن، وليس إلا هكذا: المساعدة على نمو وتطور عمليات ثورية ضد بورجوازيتها وحكومتها، أو عرقلة، وخنق وتجميد الوضعية الذهنية الثورية. للوصول إلى هذا الهدف الأخير، البرجوازيون الليبراليون والانتهازيون سينخرطون (**ويجب** أن ينخرطو، من وجهة نظر مصالحهم) في أي خطاب لفظي يسراوي، تقديم مجموعة من الوعود ... واصلاحات من جميع الأشكال، وكل ما نرغب فيه، أملا في تفادي القطيعة مع الجماهير مع رؤسائهم الانتهازيين والانتقال نحو عمليات ثورية أكثر فأكثر جدية." لينين، "الوضعية في الديموقراطية الاجتماعية الروسية"، الأعمال، المجلد 21 الاصدار الاجتماعي الصفحة 294.

تصاعد جديد للصراع من أجل الاشتراكية يتطلب قوة أكبر من الرأسمال المالي الدولي ونظامه الامبريالي العالمي. التفوق الاستراتيجي

[1] Metall-Zeitung (صحيفة صناعة الفولاد) 10\3\2009

للحركة العمالية لا يمكنها أن تتطور إلا عن طريق **الأممية البروليتارية،** وتوحد الطبقة العاملة الدولية في العالم في تحالف مع الشرائح الواسعة للفلاحين الصغار والمتوسطين وكذا مجموع الانتلجانسية البرجوازية الصغرى والنضال المناهض للإمبريالية للشعوب والأمم.

ورغم مختلف الاختلافات من حيث الخصوصيات التاريخية والثقافية وكذا من حيث الشروط الإجتماعية والسياسية لمختلف الدول، والتي يجب أخذها بعين الإعتبار في كل استراتيجية وكل تاكتيك وطني، فالثورة الاشتراكية العالمية في حاجة الى **جبهة للنضال المشترك**. فيجب أن يجمع الصراعات الطبقية الفردية وحركات الجماهير الديموقراطية والتقدمية في قوة عليا دولية ضد النظام الإمبريالي العالمي. إن هذا يتطلب **وجود أحزاب ماركسية لينينية قوية مستقلة في مختلف الدول،** والتي عليها استخلاص خلاصات فعالة في شأن التدهور التحريفي للحركة الشيوعية القديمة، والتي يظهر واضحا على المستوى الإيديولوجي السياسي، تصلبت في اطار الصراع الطبقي والمرتبطة بشكل وثيق بالطبقة العاملة وبالجماهير الواسعة.

على قاعدة مادية للأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، التفهم والارادة المتصاعدة لجمع القوى الثورية على المستوى الدولي. وحاليا، هناك 60 منظمة تشارك في مبادرة من أجل **بناء شكل منظمة دولية من أجل تنسيق المهام في مجال بناء الحزب الماركسي اللينيني والصراع الطبقي. إيكور ICOR** .

"الى الأمام نحو الإشتراكية"

فاتح مايو 2009 بمانيلا بالفلبين

في مجال التنسيق وتثوير ما وراء الحدود للصراع الطبقي الدولي والدعم المتبادل في مجال بناء الحزب، الحسم الإبداعي في الأزمة العامة للرأسمالية سيجد طريقه: **الإعداد وانجاز الثورة العالمية** والنضال من أجل مجتمع محرر من الاستغلال وقمع الإنسان من طرف الإنسان – في أفق **ولايات متحدة اشتراكية عالمية**.

قائمة المصادر والمراجع

Livres du MLPD au sujet
de la théorie de crise marxiste-léniniste

Willi Dickhut,

Le Capitalisme monopoliste d'État en RFA

Cet ouvrage faisant autorité analyse le développement de l'impérialisme en capitalisme monopoliste d'État et ses changements après la Seconde Guerre mondiale.

2 tomes, 892 pages, disponible en allemand et en anglais

Willi Dickhut,

Crises et lutte des classes

Ce livre résume la théorie de crise marxiste-léniniste et l'applique aux diférentes formes de crises et leur interaction au capitalisme monopoliste d'État.
293 pages, disponible en allemand, anglais et français

Willi Dickhut

Œuvres complètes sur 4 CD-Rom

Deuxième partie « Économie politique du marxisme-léninisme », tous les livres et brochures à ce sujet

Klaus Arnecke/Stefan Engel

Le Néocolonialisme et les changements dans la lutte de libération nationale

L'ancien colonialisme fut remplacé par le néocolonialisme.
335 pages, disponible en allemand, anglais, espagnol ; en français uniquement sur CD.

Stefan Engel/Monika Gärtner-Engel,

Nouvelles perspectives pour la libération de la femme

Les fondements sociaux de l'exploitation et opression spécifiques de la femme dans le capitalisme sont mis à jour et appliqués à la situation d'aujourd'hui.
337 pages, disponible an allemand, anglais, espagnol ; en français uniquement sur CD.

De plus le livre est disponible en allemand avec une collection des plus importantes citations à ce sujet sur CD-Rom.

Stefan Engel,

La nouvelle organisation de la production internationale – Crépuscule des Dieux sur le « nouvel ordre mondial »

Un ouvrage qui fait autorité et est répandu entre-temps au niveau international au sujet des changements dans le capitalisme monopoliste d'État provoqués par la nouvelle organisation de la production internationale.

592 pages, disponible en plusieurs langues

Ce livre est publié chez *L'Harmattan* en France, la traduction espagnole chez *Nuestra América* en Argentine, l'édition chez *El perro y la Rana* au Venezuela vient de sortir. Des éditions en russe, turc et grec sont en préparation tout comme une édition en anglais en Inde.

Marx et Engels créèrent les bases de l'économie politique de la classe ouvrière

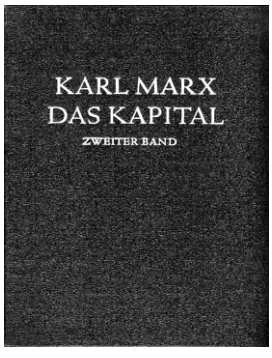

Karl Marx,

Le Capital

Marx et Engels découvrirent les contradictions insolubles inhérentes au capitalisme.
Ouvrage paru en trois tomes

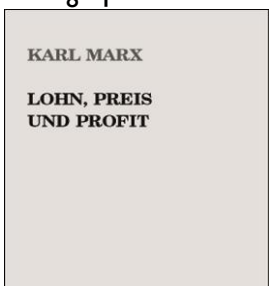

Karl Marx,

Salaire, prix et profit

Dans cet écrit, Marx explique en résumé et de façon bien compréhensible les idées essentielles du « Capital ».
80 pages

Karl Marx/Friedrich Engels

Manifeste du Parti communiste

Critique du capitalisme – l'original !
85 pages

W.I.Lénine,

L'impérialisme – stade suprême du capitalisme

La première analyse universelle scientifique de l'impérialisme sur la base marxiste que Lénine rédigea au milieu de la Première Guerre mondiale et à la veille de la Révolution socialiste d'Octobre.
163 pages

Tous les livres peuvent être commandés chez :

Éditions *Neuer Weg*
Groupe médiatique *Neuer Weg GmbH*

Alte Bottroper Straße 42, D – 45356 Essen

tél : + 49-(0) 201-2 59 15
+ 49-(0) 209-361 73 35
fax + 49-(0) 201-61 444 62

www.neuerweg.de
e-mail: verlag@neuerweg.de
webshop: people-to-people.de

Toutefois les livres de Marx, Engels et Lénine n'y sont disponibles qu'en allemand.